الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية

دراسة حالة مجموعة من البلدان العربية للفترة 2007-2020

اعداد الطلبة:

دقاشي يوسف

بلعربي أسامة

ذهب عمر

اشراف:

د. سميحة جديدي

لجنة المناقشة

أ.د. نذير غانية	أستاذ تعليم عالي -جامعة الوادي	رئيسا
د. سميحة جديدي	أستاذ محاضر ب-جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. الحاج أحمد فوزي	أستاذ محاضر ب-جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد.

الحمد لله الذي وفقني في خطوة من مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه.

أهدي الجهد والنجاح بفضل الله تعالى

إلى والدتي الكريمة حفضها الله وأدامها نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة إخواني وأخواتي

إلى أستاذتي ومشرفتي الخلوقة سميحة جديدي

لكل أساتذتي خلال مساري الجامعي.

دقاشي يوسف

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وأعانتني بالدعوات والصلوات

"أمي الغالية "

إلى من كلله الله الهبة والوقار والذي أحمل اسمه بكل افتخار

"أبي الغالي"

إلى من أظهروا لي هو أجمل من الحياة وتقاسمت معهم حلاوتها ومراراتها

" أخواتي وإخوتي"

إلى أساتذتي الكرام وبالأخص الاستاذة الكريمة جديدي سميحة شكرا على كل المجهودات المبذولة

إلى الذين كانوا عونا لنا ونورا يضيء الظلام الذي كان يقف أحيانا في طريقنا

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء

اهدي اليكم جميعا هذا العمل

أسامة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وأعانتني بالدعوات والصلوات

"أمي الغالية "

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا

قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز"

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة وتقاسمت معهم حلاوتها ومراراتها

" أخواتي وإخوتي"

أهدي مذكرة التخرج هذه إلى أستاذتي الذي ألهمتني وشجعتني على تحقيق أقصى إمكاناتي. بفضلكم استطعت

تجاوز تحديات الدراسة والتطور في مجالي. أنا مدين لكم بكل المعرفة والثقة التي منحتموني إياها.

شكراً لكم على إرشادكم ورعايتكم اللامحدودة.

عمر ذهب

شكر

نحمد الله عز وجل حمدا طيبا ونشكره على فضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث،

ونسأله تعالى أن ينفع به الباحثين والطلاب.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

المشرفة الدكتورة سميحة جديدي على توجيهاتها ونصائحها القيمة وعلى تفانيها وصبرها.

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة واثراء هذه المذكرة.

جميع أساتذتنا الكرام الذين درسونا خلال مسيرتنا الجامعية.

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

يوسف، أسامة، عمر

الملخص

الملخص

هدفت الدراسة للإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية لثمانية بلدان عربية، وقد اعتمدنا مجموعة من المؤشرات وهي: مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للروابط الأمامية والروابط الخلفية، البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. أما ما يتعلق بمتغير التنافسية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشر التنافسية العالمي. وقد تم الاستعانة ببرنامج stata16 لدراسة استقرارية المتغيرات واجراء اختبار السببية. ثم تقدير نموذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية وقد أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية من متغير الروابط الأمامية نحو متغير التنافسية العالمي ووجود علاقة سببية من متغير الروابط الخلفية نحو متغير التنافسية العالمي في بلدان العينة المدروسة.

كما بيّنت نتائج النموذج المقدر وجود علاقة طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية ومؤشر التنافسية العالمي وهو ما يعني بأن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أدت إلى زيادة التنافسية في بلدان العينة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، تنافسية اقتصادية، بلدان عربية، طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS).

Abstract:

The study aimed to answer the posed problem, which is the impact of participation in global value chains on the economic competitiveness of eight Arab countries. We relied on a set of indicators, including the Global Value Chain Participation Index for forward and backward linkages, unemployment, and per capita GDP. As for the economic competitiveness variable, the Global Competitiveness Index was chosen. Stata16 software was used to study the stability of the variables and conduct causality tests. Then, a model was estimated using the ordinary least squares method. The results of the causality test showed a causal relationship from the forward linkages variable to the Global Competitiveness variable and a causal relationship from the backward linkages variable to the Global Competitiveness variable in the studied sample countries.

The results of the model estimated revealed a positive relationship between participation in global value chains through forward linkages and the Global Competitiveness Index, indicating that increased participation in global value chains led to increased competitiveness in the studied sample countries.

Key words: global value chains, economic competitiveness, Arab countries, ordinary least squares method *(OLS)*

Résumé

L'étude visait à répondre au problème posé, à savoir l'impact de la participation aux marchés mondiaux.

chaînes de valeur sur la compétitivité économique de huit pays arabes. Nous nous sommes appuyés sur un ensemble de indicateurs, y compris l'indice mondial de participation aux chaînes de valeur pour les liens en amont et en amont le chômage et le PIB par habitant. Quant à la variable de L'indice de compétitivité a été choisi. Le logiciel Stata16 a été utilisé pour étudier la stabilité des variables et effectuer des tests de causalité. Ensuite, un modèle a été estimé en utilisant la méthode des moindres carrés ordinaires.

Le amont et la variable de compétitivité mondiale variable de compétitivité mondiale et une relation causale entre la variable des liens en dans les pays de l'échantillon étudié Les résultats du modèle estimé ont révélé une relation positive entre la participation à chaînes que une de valeur mondiales grâce aux liens en aval et à l'indice de compétitivité mondiale, indiquant.

Mots clés: chaînes de valeur mondiales, compétitivité économique, pays arabes, méthode des moindres carrés ordinaires (OLS)

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة	أ- ج
الفصـل الأول **الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية مقاربة نظرية	3
أولا: سلاسل القيمة العالمية	3
ثانيا: التنافسية الاقتصادية ومؤشرات قياسها	10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	19
أولا: الدراسات السابقة	19
ثانيا: العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصـل الثاني **«الدراسة الميدانية»** **«قياس أثر سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية»**	
تمهيد الفصل الثاني	36
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	37
أولا: مجتمع الدراسة "	37
ثانيا: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	49
ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	51
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	52
أولا: الاختبارات القياسية	52
ثانيا: اختبارات السببية	56
ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج	57
خلاصة الفصل الثاني	59
الخاتمة	61
قائمة المراجع	64

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول (1-1)	محددات مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الادارية	18
الجدول (2-1)	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	50
الجدول (2-2)	اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير GCI	52
الجدول (2-3)	اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير FVA	53
الجدول (2-4)	اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير DVX	53
الجدول (2-5)	اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير GDPpcppp	54
الجدول (2-6)	اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير UNEMP	54
الجدول (2-7)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات	55
الجدول (2-8)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	55
الجدول (2-9)	اختبار العلاقة السببية بين متغير DVX ومتغير GCI	56
الجدول (2-10)	اختبار العلاقة السببية بين متغير FVA ومتغير GCI	56
الجدول (2-11)	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS	57

فهرس الأشكال

الشكل (1-1)	رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر	04
الشكل (1-2)	سلاسل القيمة العالمية	05
الشكل (1-3)	منحنى الابتسامة	09
الشكل (1-4)	أنواع التنافسية الاقتصادية	12
الشكل (1-5)	نموذج الماسة الصناعية لبورتر	14
الشكل (1-6)	المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي	16
الشكل (1-7)	المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي 4.0	17
الشكل (2-1)	مستويات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	38
الشكل (2-2)	صادرات وواردات الجزائر لسنة 2020 بالنسبة المئوية	39
الشكل (2-3)	صادرات وواردات تونس لسنة 2020 بالنسبة المئوية	41
الشكل (2-4)	صادرات وواردات المغرب لسنة 2020 بالنسبة المئوية	42
الشكل (2-5)	صادرات وواردات مصر لسنة 2020 بالنسبة المئوية	43
الشكل (2-6)	صادرات وواردات السعودية لسنة 2020 بالنسبة المئوية	44
الشكل (2-7)	صادرات وواردات الامارات لسنة 2020 بالنسبة المئوية	46
الشكل (2-8)	صادرات وواردات قطر لسنة 2020 بالنسبة المئوية	47

المقدمة

المقدمة

مثل منتصف ثمانينات القرن العشرين بدايات الانفجار المعرفي الكبير الذي اصطلح عليه بـ "ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والتي ساهمت بجزء كبير من التحولات التي مست العلاقات الاقتصادية الدولية ومن ضمنها المبادلات التجارية الدولية التي كانت تقتصر على السلع تامة الصنع أو المواد الأولية إلا أنه وبصعود الشركات متعددة الجنسيات إلى جانب التطور في وسائل النقل والاتصال وانخفاض تكاليفهما تمت عولمة عمليات الانتاج، وأصبحت الدول تمثل حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على المبادلات في السلع الوسيطة، وظهرت بذلك "سلاسل القيمة العالمية" ، وقامت الشركات متعددة الجنسيات بتوطين مراحل الإنتاج كثيفة اليد العاملة في البلدان النامية للاستفادة من المزايا النسبية لهذه الدول فوجدت هذه البلدان نفسها ضمن منظومة الإنتاج الدولية وما يرتبط بها من تحديات تتعلق بالبيئة الدولية شديدة المنافسة مما يفرض عليها تحسين تنافسيتها.

1. الاشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية؟

2. الأسئلة الفرعية: من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية منها:

– ما هي سلاسل القيمة العالمية وما هي أهم مرتكزاتها؟

- ما هي التنافسية الاقتصادية، وما هي سياسات دعم القدرات التنافسية؟

- إلى أي مدى تُؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية؟

3. فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

– تعد سلاسل القيمة العالمية صيغة حديثة نسبيا للتجارة الدولية وتتعلق بتجزؤ وتوزع مراحل الإنتاج دوليا على عدة بلدان، ومن أهم مرتكزاتها التحكم في التكاليف التجارية، وتحسين بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية.

- يقصد بالتنافسية الاقتصادية القدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ومواجهة المنافسة الدولية. وتعد سياسات الاستثمار، السياسات المالية والتجارية، السياسات النقدية، والسياسات الصناعية من أهم سياسات دعم القدرة التنافسية.

- ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي مع التنافسية الاقتصادية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته.
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.
- أهمية الموضوع ونقص الدراسات التي تناولته خصوصا باللغة العربية، والقياسية منها.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

– أهداف الدراسة: يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية.
- تحديد أي المؤشرات الأكثر تأثيرا على التنافسية الاقتصادية.

– أهمية الدراسة: تمّ تناول موضوع أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية نظرا لما يلي:

- التغيرات والتحولات التي يعيشها الاقتصاد الدولي والتي تفرض على البلدان الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي
- الحاجة لمثل هاته الدراسات التي تسلط الضوء على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التنافسية الاقتصادية.

6. الإطار الزماني والمكاني: زمانيا شملت الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 2007 إلى 2020. وقد تم اختيار سنة البداية من سنة 2007 وهو تاريخ اصدار مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. أما سنة نهاية فترة الدراسة فتتعلق بتوافر البيانات الخاصة بمؤشرات سلاسل القيمة العالمية.

أما مكانيا فقد أخترنا ثمانية دول عربية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الامارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت وقطر.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المناهج البحثية التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بظهور سلاسل القيمة العالمية.

-**المنهج الوصفي:** وذلك في استعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية أو ما تعلق بالتنافسية الاقتصادية ومؤشرات حسابها.

- **المنهج التحليلي**: وذلك في جانب الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة .

8. صعوبات الدراسة: خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها تأثيرا، ما تعلق بشق الدراسة التطبيقية، خاصة الجانب المتعلق باستخلاص البيانات والإحصائيات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة والتابعة، واختلاف بعض المؤشرات من قاعدة بيانات إلى أخرى في بعض الأحيان. اضافة إلى ندرة المراجع، خاصة الكتب المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، لذا اعتمدنا على المقالات المنشورة الى جانب الدراسات التي المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وغيرها.

9. محتوى البحث:

تم الاعتماد على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية مقاربة نظرية، أما المبحث الثاني فعنوناه بالأدبيات التطبيقية ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، ويندرج تحته عدد من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع سلاسل القيمة العالمية أو سلاسل القيمة العالمية وعلاقتها بالتنافسية، ثم ختمناه بتسليط الضوء على نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية (القياسية)، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات، وفي المبحث الثاني تناولنا النتائج والمناقشة والتحليل الاقتصادي والاحصائي لنتائج التقدير.

الفصل الأول

« الأدبيات النظرية والتطبيقية »

« لسلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية »

تمهيد

إن عمليات الإنتاج التي كانت تتم في دولة واحدة أصبحت مجزأة وموزعة دوليا على عدة بلدان، وقد ساهم في ذلك انخفاض تكاليف المبادلات التجارية وتقليل الحواجز أمام تدفقات السلع والخدمات إلى جانب التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أدى قيام الشركات متعددة الجنسيات بتوطين حلقات الإنتاج في دول مختلفة للاستفادة من المزايا النسبية للدول، الى ظهور شبكات دولية للإنتاج تديرها هذه الشركات وهو ما انعكس بالزيادة في حجم المبادلات في السلع والخدمات الوسيطة. وتشير بعض الدراسات الى أن صعود سلاسل القيمة العالمية قد يمثل فرصة للبلدان النامية للاندماج في شبكات التصنيع العالمية من خلال تصنيع المنتجات الوسيطة أو التخصص في أنشطة التجميع النهائي للمنتجات، وما قد يصاحب ذلك من آثار على اقتصاد البلد نتيجة التعرض للتكنولوجيا المستوردة والاستثمار في مرافق البحث والتطوير وتنمية المهارات، وهو ما قد يؤدي الى آثار إيجابية على تنافسيتها.

في هذا الفصل، سنحاول إيجاد العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية لذا سنتطرق في المبحث الأول منه للمفاهيم الأساسية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، ثم تطرق لبعض أدبيات التنافسية الاقتصادية خصوصا المتعلقة منها بأبعاد التنافسية ومؤشراتها. أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على متغيرات الدراسة أي سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية، ومن ثمّ محاولة استكشاف أوجه التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، والقيمة المضافة للدراسة الحالية.

المبحث الأول

سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية مقاربة نظرية

نحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية وكذا التنافسية الاقتصادية.

أولا: سلاسل القيمة العالمية:

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تسليط الضوء على مفهوم «سلاسل القيمة العالمية» مركزين على الأسباب التي أدت إلى تنامي انتشارها، ومحاولين تحديد أهم مرتكزاتها، ومن ثمّ التطرق إلى مؤشرات قياسها.

1. مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

ظهرت فكرة تحليل «سلسلة القيمة» عام 1985 على يد «بورتر» بهدف تحديد العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، أي تحديد الأنشطة الأكثر خلقا للقيمة وفصلها عن الأنشطة الثانوية، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة «أساسية» وأخرى «داعمة»، تشمل الأولى الامدادات، الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وتضم الثانية التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للمؤسسة[1].

كما أن سلسلة القيمة تساعد على تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تخلق القيمة، أي تلك التي يكون لها تأثير حقيقي من حيث التكلفة أو التميز عن المنافسين، والأنشطة التي لا تضيف أي قيمة بل تساهم في زيادة التكاليف، وينبغي أن يسمح تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها لتحقيق النجاعة والفعالية وزيادة القدرة التنافسية، كتحويل بعض أنشطتها للخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية...الخ[2].

1. Laurent GRANGER, *Chaîne de valeur de Porter: concept et exemple de mise en oeuvre. consulte online https://www.manager-go.com/strategie-entreprise/chaine-de-valeur.htm (09/09/2023)*

*2 . André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation**, l'harmattan, France, 2010, p 353.*

الشكل (1-1)

رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر

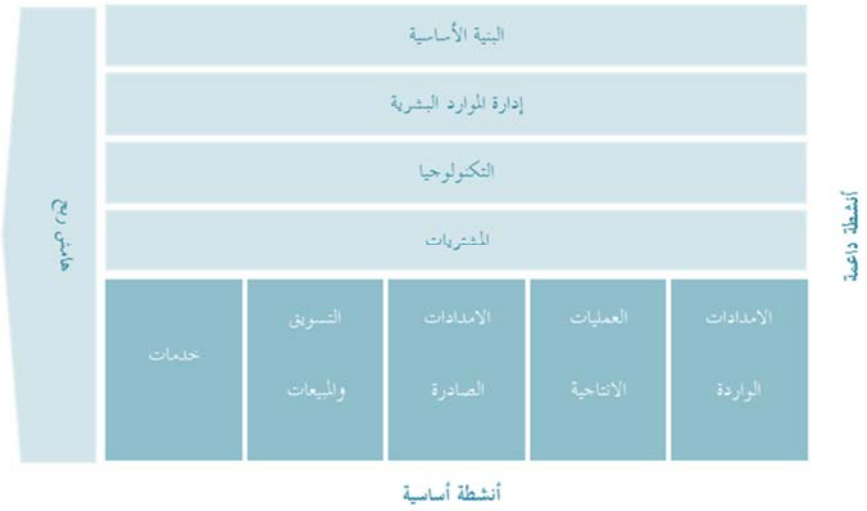

***La Source** : André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation**, l'harmattan, France, 2010, p 355.*

بعد ذلك وبصعود الشركات متعددة الجنسيات تمت تجزئة وتوزيع عملية الإنتاج عبر عدة بلدان أي توطين عملية الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم، بهدف تحقيق الأرباح والاستفادة من المزايا النسبية لهذه البلدان خصوصا ما تعلق بالتكلفة المتدنية لليد العاملة وتوافر الموارد الخام، وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة في أي مكان بالعالم بما يسمح بتعظيم الأرباح وتدنية التكاليف، خاصة مع تطور وسائل النقل والشحن وبالتالي إمكانية شحن وبيع المنتجات بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن الملائمة وفي الوقت المحدد[1].

واستنادا لما سبق يمكن تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات.[2] "

2. أسباب ظهور سلاسل القيمة العالمية:

إن قيام التجارة الدولية سمح للأفراد بالحصول على السلع التي لا تنتج محليا وبالتالي تم الفصل الأول وهو فصل الإنتاج عن الاستهلاك. فسابقا كانت التجارة الدولية تقتصر على السلع الثمينة كالذهب والحرير إلا أن بعد الثورة الصناعية وما نتج عنها من اختراعات كان من أهمها المحرك البخاري والذي أدى الى ظهور السكك الحديدية والسفن البخارية تم الفصل الجغرافي بين نشاطي الإنتاج والاستهلاك وظهر التخصص خصوصا في عنصر «العمل»،

1. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص51.

2 . http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/chaine-de-valeur-mondiale.html

وارتفعت بذلك الإنتاجية. وفي التسعينات سمحت ثورة تكنولوجيا المعلومات الاتصالات بتخفيض تكاليف النقل والاتصال وبالتالي سهّلت ربط الشركات الأم بفروعها في مراكز الإنتاج البعيدة، وهو ما نتج عنه تجزئة عمليات الإنتاج دوليا. كما لا يمكن اهمال الدور الذي لعبته اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والاتفاقيات الإقليمية والتخفيض المتوالي للرسوم الجمركية والذي عزّز من عمليات التبادل التجاري الدولي في السلع الوسيطة والتي تمثل محور عمليات التبادل في سلاسل القيمة العالمية[1].

وإجمالا هناك عدة أسباب ساهمت في تنامي تجزئة وتشتت مراحل عملية الإنتاج دوليا لعل أبرزها ما يلي[2]:

- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي بداية التسعينات وهو ساهم في تعميم نموذج التجارة الحرة وزيادة عدد الدول وبالتالي عدد الشركاء التجاريين المحتملين؛
- تأسيس "المنظمة العالمية للتجارة WTO" إثر اتفاق مراكش 1994 واتجاه الدول نحو التخلي عن السياسات الحمائية وإزالة العوائق أمام تحركات السلع ورؤوس الأموال؛
- الاتجاه نحو التكامل الإقليمي وإقامة التكتلات الاقتصادية وتزايد الاتفاقيات الإقليمية الرامية لتحرير التجارة البينية وهذا شجع الدول لإقامة علاقات تجارية مع دول أقل قربا منها؛
- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات التكنولوجية السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي غيرت من شروط التجارة الدولية.

ونتيجة لذلك انخفضت تكلفة المبادلات التجارية وازداد حجم التجارة في السلع الوسيطة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

الشكل (1-2)

سلاسل القيمة العالمية

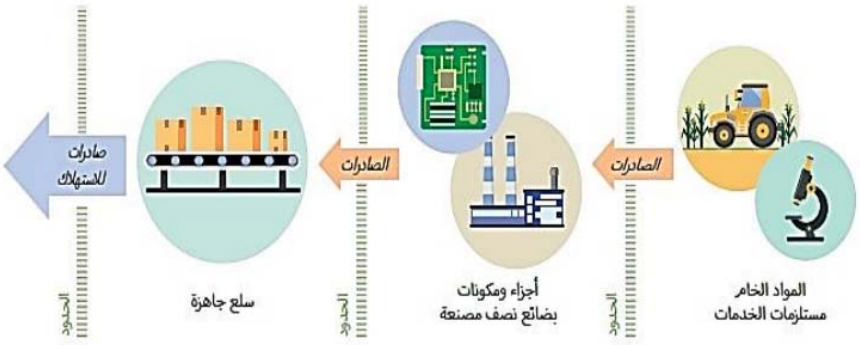

المصدر: صندوق النقد العربي، موجز سياسات: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، أكتوبر 2019، ص 2

1 . OMC, IDE-JETRO, ***la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches,*** *Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p : 10*

2 . جديدي سميحة، سعاد جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص 9

وقد أدت زيادة تعقد وتجزؤ مراحل الإنتاج إلى دفع الشركات لتغيير استراتيجياتها وذلك بالتخصص في الأنشطة الأساسية والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة الأخرى سواء داخل البلد أو خارجه أو نقل أنشطتها للخارج، حيث ساعد توفر بيئة ملائمة للتبادل الدولي وتسهيل التدفقات عبر الخدمات اللوجيستية والنقل والاتصالات في دخول الشركات في اتفاقات تعاقدية أو انشاء مشاريع مشتركة، فضلا عن اتفاقيات التوريد والإنتاج ما بين الشركات المتعددة الجنسيات والفروع التابعة، لها مثلما يوضحه الشكل أعلاه.

3 . نتائج ظهور سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاد العالمي:

لقد شهدت التجارة الدولية تحولا كبيرا، ففي القرن 20 كانت ترتكز على انتقال البضائع والسلع تامة الصنع عبر الحدود، إلا أنه في القرن 21 أصبحت التجارة الدولية أكثر تعقيدا بسبب صعود سلاسل القيمة وهو ما جعل العلاقات الاقتصادية تتميز بما يلي[1]:

- نمو التجارة في السلع وخاصة الأجزاء والمكونات الوسيطة؛
- تزايد الاستثمار الدولي في مرافق الإنتاج، التدريب، التكنولوجيا...
- تطوير خدمات البنية التحتية لتنسيق الإنتاج الموزع دوليا: خدمات الاتصال، الانترنيت، التوصيل السريع، الشحن الجوي، التمويل والتخليص الجمركي...
- التسارع في تدفق المعرفة بين الحدود: الملكية الفكرية، الدراية والمعرفة الإدارية والتسويقية...
- أصبح مسار التصنيع موجها نحو الانضمام لسلاسل القيمة العالمية بدلا من بناء صناعة وطنية متكاملة، مما سمح للدول النامية بالاندماج في الاقتصاد العالمي عبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتخصص في السلع والخدمات الوسيطة التي تمتلك ميزة نسبية في انتاجها، بدلا من بناء قاعدة صناعية متكاملة.
- قيام الدول بتبني سياسات اقتصادية جديدة تهدف للتحرير التجاري. وتخلي العديد من الدول عن استراتيجية إحلال الواردات وتوجهها نحو تحرير أسواقها من خلال تبني سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. مرتكزات أساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

وفقا لمنتدى الاقتصاد العالمي WEF فإن تحرير التجارة يذهب أبعد من مجرد تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية إلى تخفيض الحواجز التي تعترض سلاسل القيمة العالمية، والتي صنفها لأربع فئات وهي[2]:

الأولى تتعلق بـ «سهولة الوصول إلى الأسواق» ويقصد بها الأنظمة التي تسمح للبضائع والشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق: كرسوم الاستيراد، المعايير الصحية، المعايير التقنية، قوانين أخرى.

أما الثانية فهي «إدارة الحدود» أي دخول وخروج البضائع بشكل فعال وسريع: كفاءة الجمارك، سهولة إجراءات الحدود، شفافية المعاملات. والثالثة تخص «البنية التحتية للنقل والاتصالات» أي جودة البنى التحتية

[1] *WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, **global value chains in a changing world**, Edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing by WTO Secretariat, Switzerland, 2013, p* 22-24

2 . http://www.weforum.org/events/world-economic-forum-annual-meeting-2015

ونوعيتها في قطاعي النقل والاتصالات ومدى تأثيرها على حركة البضائع داخل الدولة وعبر حدودها. أما الفئة الأخيرة تتعلق بـ «بيئة الأعمال» أي الأطر التنظيمية والأمنية التي تؤثّر على عمليتي الاستيراد والتصدير: كقوانين الاستثمار، توظيف العمالة الأجنبية، مستويات الأمان.

من الجوانب التي ينبغي للدول النامية أن توليها اهتماما خاصا من أجل الاستفادة من اندماجها بسلاسل القيمة العالمية نذكر[1]:

1.4 التكاليف التجارية: التحكم في تكاليف التجارة الرأسية ضمن سلاسل القيمة العالمية ذو أهمية لأنه وبسبب التخصص الرأسي فإن السلع تعبر الحدود لعدة مرات قبل وصولها للمستهلك النهائي، فالرسوم الجمركية على سبيل المثال تتراكم لتصل مستوى مرتفع عند وصولها للمستهلك النهائي مما يؤدي لتثبيط الطلب والإنتاج والاستثمار في جميع مراحل سلسلة القيمة. كما أن الحماية المفروضة على الواردات من السلع والخدمات الوسيطة ترفع من تكاليف الإنتاج وتقلل من القدرة التنافسية للبلد في أسواق التصدير.

كما إن قدرة الشركات والاقتصادات على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تعتمد بشكل كبير على كفاءة العمليات الحدودية والإجراءات الجمركية وسرعة إتمامها فتأخير يوم واحد في حركة البضائع يقلل من القدرة التنافسية ويؤدي لزيادة الأسعار للمستهلك النهائي. كما أن الأنظمة المحلية والوثائق الإدارية المتعلقة بالتجارة من بين عوامل التكلفة التي تؤثر على تنافسية الشركات في الخارج. وحسب ترتيب البنك الدولي لسنة 2015 لأكثر الدول سهولة لممارسة أنشطة الأعمال جاءت سنغافورة في المركز الأول من بين 189 بلدا تلتها نيوزلندا، الدنمارك ثم كوريا في المركز الرابع. أما فيما يخص تكاليف التصدير فالدول الأقل تكلفة هي ماليزيا وسنغافورة والصين، وفي تكاليف الاستيراد جاءت سنغافورة وماليزيا والامارات العربية المتحدة في المراتب الأولى للدول الأقل تكلفة.

فالاندماج في سلاسل القيمة يعتمد إلى حد بعيد على سهولة وتكلفة التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعرفة مما يتطلب توافر سياسات فعالة للحد من الحواجز التجارية.

2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر: يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع.

وتتضمن الآثار الإيجابية الأخرى المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر زيادة فرص العمل وتحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمعارف والنمو الاقتصادي بوجه عام. وغالبا ما يؤدي تزايد المنافسة من قبل الشركات الأجنبية، إلى إرغام الشركات المتنافسة على زيادة إنتاجيتها حتى لا تخرج من السوق. ويمكن أيضا أن يقوم الموردون ومقدمو الخدمات لمشروع الاستثمار المباشر بزيادة إنتاجيتهم، غالبا لأن المستثمر يشترط طلبات أكبر حجما أو أعلى جودة. وتؤدي الزيادة في حجم المنتجات والخدمات وتغيرها في الاقتصاد إلى تحسن عام في جودة السوق وحجمها. وتستفيد

[1] جديدي سميحة، سعاد جرمون، مرجع سق ذكره ، ص 13-14

البلدان المضيفة أيضا من عملية نقل المعارف والتكنولوجيا، التي تنشأ غالبا عن دوران القوة العاملة. وفي كثير من الأحيان تكون الفرص التدريبية التي توفرها الشركات المستثمرة أكبر من تلك التي يوفرها أصحاب العمل المحليون.

3.4 نوعية البنية التحتية يعدّ تطور البنية التحتية عاملا أساسيا في نجاح اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية. إن الابتكارات في مجال خدمات البنية التحتية فتحت الباب لتحسين النقل الدولي وبالتالي السماح لعدد أكبر من البلدان بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما ينظر لنوعية خدمات البنية التحتية كأحد محددات الأداء التجاري للبلدان النامية فإمكانية الوصول الفوري للمعلومات لصانعي القرار، والتجارة الإلكترونية للمستهلكين، وإدارة النقل والإمداد، والربط بين مختلف الأطراف في سلسلة القيمة العالمية يعتمد على مدى توافر ومستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالبنية التحتية للاتصالات هي أحد الشروط الأساسية للنمو واستدامة سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج العالمية.

لذلك ينبغي على البلدان النامية العمل على التأسيس الجيد لهذه المرتكزات حتى تتمكن من الاندماج الفعال بسلاسل القيمة بما يؤدي الى تطوير قدراتها التنافسية.

5. القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث يُشير «منحنى الابتسامة» إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، حيث أن أنشطة المنبع المتمثلة في (البحث والتطوير، التصميم...)، إلى جانب أنشطة المصب وهي (العلامة التجارية، التسويق...) تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة[1].

وتقوم معظم الشركات الدولية بتوطين عمليات التصميم والتسويق في اقتصاديات متقدمة وتوطين عمليات التجميع في الاقتصاديات الناشئة، إلا أنه هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا، حيث بدأت الشركات في الاقتصادات الناشئة أيضا في التخصص بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

فمثلا دولة كوريا التي تبنت خلال الستينات سياسة التصنيع لأجل التصدير من خلال التركيز على الصناعات الخفيفة كثيفة اليد العاملة، اتجهت في سنوات السبعينات إلى الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة ذات القيمة المضافة العالية وإقامة التكتلات الصناعية، وفي سنوات الثمانينات وبسبب النمو البطيء لصناعات التصدير وعجزها عن المنافسة الدولية تم تبني خطة جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات والآلات القادرة على مواجهة المنافسة والانفاق على البحث والتطوير، وقد لعبت الحكومة دورا كبيرا في توجيه سياسات التنمية[2].

---

1 .WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, Albert Par, Gaurav Nayyar , Patrick Low, ***supply chain perspectives and issues: a literature review****, WTO Publication, 2013, p 32*

2 . الوكالة الكورية للتعاون الدولي ومعهد استراتيجية التنمية، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**،2005.

ويمكن للشركات المحلية في البلدان التي تقوم بعمليات التجميع الاستفادة من التعرض للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية أو من تحسن بيئة الأعمال المصاحب للاستثمار الأجنبي، وقد تمكنت عدة دول نامية من الاستفادة من هذه الأنشطة والتحول تدريجيا الى المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية من خلال إضافة قيمة حقيقية على المدخلات الوسيطة، وحققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا [1].

وهكذا نجد أنه هناك إمكانية للارتقاء في سلسلة القيمة من خلال الانتقال نحو أنشطة «المنبع» أو «المصب» ذات القيمة المضافة الأعلى.

الشكل (1-3):

منحنى الابتسامة

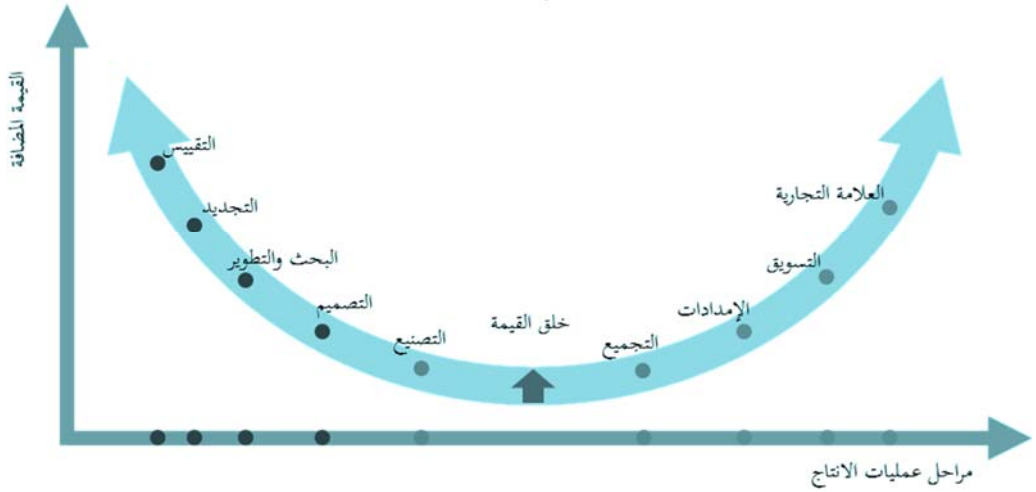

***La Source**: World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy,** 2012, p 21.*

6. الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية وعلاقته بالتنافسية:

يرتبط الارتقاء (*upgrading*) بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف[2].

وبالتالي فإن عملية الارتقاء في سلسلة القيمة يُمثل أفضل استراتيجية لزيادة التنافسية وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة.

وقد صنفت دراسة (*Humphrey and Schmitz 2000*) منافذ الارتقاء في سلسلة القيمة إلى أربع فئات رئيسية وهي[3]:

1. ميشيل روتا، ميكا سايتو، سلسلة القيمة، **مجلة التمويل والتنمية**، مارس 2014، صندوق النقد الدولي، ص 2.

*2 . WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 80*

*3. The World Bank, **joining, upgrading and being competitive in global value chains**, International Trade Department, The World Bank, April 2013، pp 29-30.*

- **الارتقاء بالعملية (*process*)**: بزيادة القيمة المضافة من خلال تحقيق كفاءة عملية الإنتاج، ويتم ذلك عبر إعادة هندسة العمليات، وإدخال التكنولوجيا المتفوقة.
- **الارتقاء بالمنتج (*product*)**: الارتقاء بالمنتج برفع القيمة المضافة من خلال الانتقال إلى خطوط إنتاج وحدات ذات قيمة مضافة أعلى (تطوير المنتج مثلا).
- **الارتقاء بالوظيفة (*function*)**: الارتقاء الوظيفي في سلسلة القيمة الداخلية للشركة من خلال التركيز على الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة.
- **الارتقاء بالسلسلة القطاعية (*intersectorial chain*)**: الارتقاء بين سلاسل القطاعات وهي استراتيجية تستخدم فيها الشركة المعرفة الوظيفية التي تمتلكها للتوسع في وظيفة في سلسلة أخرى لقطاع صناعة مختلفة، مثل قيام شركة لصناعة أجهزة المذياع بالتوسع في صناعات التلفاز ومن ثم الانتقال إلى صناعة الكمبيوتر، فالكمبيوتر المحمول.

وهذه العناصر تسمح بزيادة التنافسية الصناعية وبالتالي ستنعكس إيجابا على التنافسية الاقتصادية للبلد ككل.

وقد جعلت سلاسل القيمة العالمية التكنولوجيا متاحة عالميا لذا ينبغي الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري وقدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا التي تعد أمرا أساسيا لتحسين موقع البلد في سلسلة القيمة[1].

وتجدر الإشارة هنا الى أن تنمية مهارات وقدرات القوى العاملة والاهتمام بالتطوير والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة وأيضا لاكتساب القدرة على الارتقاء في سلسلة القيمة، فضغوط المنافسة الدولية تحتم على البلدان رفع مستوى المهارات وتطوير الكفاءات في القطاعات السوقية التي تنشط فيها، كما أن الارتقاء في سلسلة القيمة يتطلب التجديد الدائم للمهارات والقدرات[2].

ثانيا: التنافسية الاقتصادية ومؤشرات قياسها:

من خلال هذا الجزء سنتطرق إلى تعريف التنافسية الاقتصادية وأنواعها بالإضافة إلى أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المنظمات الدولية لقياسها.

1. مفهوم التنافسية الاقتصادية:

لقد حظي مفهوم التنافسية باهتمام واسع في أوساط الأكاديميين والمؤسسات الدولية نظرا لكون الانفتاح في الأسواق وتزايد المنافسة فرضا على البلدان ضرورة تطوير قدراتها التنافسية بما يسمح لها بالحفاظ على تواجدها في أسواق دولية شديدة التغير، وظهرت العديد من التعريفات لمصطلح التنافسية الاقتصادية والدولية نذكر من بينها[3]:

- المنتدى الاقتصادي الدولي: والذي يعرف التنافسية بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة كما عرفها بأنها مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد.

---

*1. WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 33*

*2. The World Bank, **joining, upgrading and being compétitive in global value chains,** Op.Cit, p 32.*

[3] بوضياف سامية، تقييم التنافسية الدولية- حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد10 المجلد01، 2014، ص ص: 308-309.

- المعهد الدولي للتنمية الإدارية: ويعرفها بأنها مقدرة البلد على توليد القيم المضـــافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصـول والعمليات وربط هذه العلاقات في نموذج اقتصـادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف، ويظهر هذا التعريف ارتباط التنافسية بقدرات البلد على إدارة أصوله بطريقة تسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية: وتعرفها بأنها المقدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج بالإضـافة الى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه القدرة على مواجهة المنافسة الدولية.
- مجلس التنافسـية الصـناعية الأمريكية: وعرفها بأنها مقدرة البلد على انتاج السـلع والخدمات التي تسـتوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية[1].

كما جاء في تقرير تنافسية العربية أن التنافسية تعني الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصـادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية.

مما سـبق يمكن تعريف التنافسـية الاقتصـادية بأنها مقدرة البلد على خلق القيم المضـافة باسـتغلال عوامل الإنتاج المحلية والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وتحقيق معدلات نمو متزايدة.

2. أسباب تزايد الاهتمام بالتنافسية:

تزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتقنية، وفقا لما يلي[2]

- التغيرات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية مثل تطور نظريات النمو والتجارة والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضا عن المنافسة.
- التطورات على المستوى العلمي والتقني حيث لم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين وكفاءة الإدارة والتسيير.
- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة في مجال السياسات الخارجية وتعزيز دور المؤسسات الدولية ما ينعكس بالضرورة على مختلف الأنشطة كالإنتاج والحوكمة والمشاركة ومنظومة القيم.
- الافتراض القائم بأن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق مستويات نمو اقتصادي أعلى، وأنه وفقا لأطروحات آدم سميث فإن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والذي يعتمد بدوره على السوق، فالسوق الدولية تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

[1] نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3 العدد 04، 2006، ص 23.

[2] المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، جويلية 2011، ص 2.

إضافة الى ما سبق يعد الاتجاه نحو تجزئة الإنتاج الذي والذي تزايد بشكل مطرد منذ مطلع القرن الحالي سببا آخر يدعو الى زيادة الاهتمام بالتنافسية نظرا لأن التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج يعتمد على التخصص والمزايا النسبية التنافسية للبلدان.

3. أنواع التنافسية الاقتصادية: صنفت الأدبيات التنافسية الى أنواع من أهمها[1]:

- تنافسية التكلفة: انخفاض تكاليف الإنتاج يمكن البلد من تصدير سلع تنافسية
- التنافسية النوعية: ويقصد بها نوعية وجودة وملائمة المنتجات إضافة الى عنصر الابتكار، والتي تمنح البلد مزايا تنافسية غير سعرية أي قدرة البلد على تصدير سلعه ولو بأسعار أعلى من السلع المنافسة
- تنافسية التقنية: حيث تتنافس الدول في انتاج وتصدير منتجات عالية التقنية
- التنافسية المستدامة: ويركز هذا النوع على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، حيث تشتمل عناصر رأس المال البشري على مستوى التعليم والتأهيل والإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الابتكارية[2]

الشكل (1-4)

أنواع التنافسية الاقتصادية

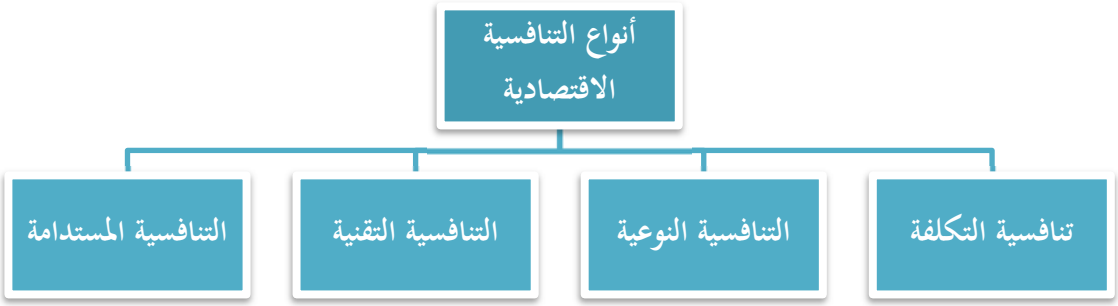

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق

3. سياسات دعم القدرة التنافسية:

إن تحقيق التنافسية الاقتصادية يتطلب إرساء العديد من السياسات الضرورية والتي تتمثل في سياسات الاستثمار، السياسات المالية والتجارية، السياسات النقدية، السياسات الصناعية نفصلها فيما يلي[3]:

1.3 سياسات الاستثمار: فتحسين المناخ الاستثماري له أهمية كبيرة في جذب التقنيات الحديثة وتدفق الأموال إلى الداخل وبالتالي يحقق مناخ الاستثمار هدف تحقيق التنمية ومواجهة المتغيرات العالمية، وهو ما يتطلب توفير بيئة اقتصادية فعالة تسمح بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وعلاج الاختلالات الاقتصادية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين والمساعدة في دراسة الجدوى.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 24-25

[2] امال براهمية، عبد المالك بضياف، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والسياسية والإنسانية، العدد 14 مارس 2016، ص 293

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 298-300

2.3 السياسات المالية والتجارية: تتمثل في إرساء قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذو كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية الدولية وتوفير أجهزة للرقابة وسياسات واضحة للإصلاح الضريبي إضافة الى خفض أعباء الإجراءات المالية التي يتحملها المصدرين، والعمل على تخفيض الرسوم تزامنا مع النضج التدريجي للشركات المحلية.

3.3 السياسات النقدية: تبني السياسات النقدية الملائمة يؤثر على نمو الصادرات وعلى تنافسية المنتجات المحلية، وهو ما يتطلب ضبط سعر الصرف والعمل على خفض معدلات التضخم وتحسين قابلية العملة للتحويل.

4.3 السياسات الصناعية: ينبغي على السياسات الصناعية الحديثة أن تتمحور حول المزج بين التكنولوجيا المحلية والأجنبية، وتطوير قاعدة الصناعات الوسيطة، ووضع حوافز لتطوير التصنيع المحلي وتقييم الامكانيات الفعلية لمراكز البحوث والتطوير، واعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية. وتقديم تحفيزات خاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي في المشروعات التي توليها الدولة أهمية.

4. نموذج بورتر لقياس التنافسية:

تم اقتراح عدة نماذج لقياس التنافسية لعل من أهمها نموذج الماسة الصناعية لبورتر، والذي قام باقتراح إطار تحليلي لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة ما في أربع فئات رئيسية والتي يشبه الشكل التخطيطي لها شكل الماسة، ويتضمن ما يلي[1]:

- **عوامل الإنتاج:** حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كما ونوعا.
- **ظروف الطلب:** يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية، ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصصه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج، ويتم التركيز على توقعات المستهلكين وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة وتعزيز الأداء.
- **الصناعات الداعمة:** وهي مجموعة من المتغيرات التي تبين مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالميا.
- **استراتيجية المؤسسة ومنافستها:** ويتم فيها دراسة استراتيجية المنشآت ومستوى التركز في الصناعة وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة، وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات حيث تشكل العناقيد الصناعية، فالتعاون بين

[1] المرصد الوطني للتنافسية الفكرية، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

المؤسسات في العنقود يجمع بين المرونة والفعالية من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو امتلاك استراتيجية منسجمة لتسويق منتجاتها.

ويقع على الحكومة تأسيس بيئة قانونية وتجارية ملائمة للاستثمار والتجارة، بإنشاء مراكز التدريب المتخصصة وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون مع العناقيد الصناعية، ودعم نشاطات جمع وتبويب المعلومات، وتحسين البنية التحتية وشبكة الاتصالات. وتعمل جميع عناصر الماسة بكفاءة عندما تتفاعل مع بعضها البعض بشكل ديناميكي حيث أن أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة وبالتالي يؤثر على المناخ التنافسي بشكل عام.

الشكل (1-5)

نموذج الماسة الصناعية لبورتر

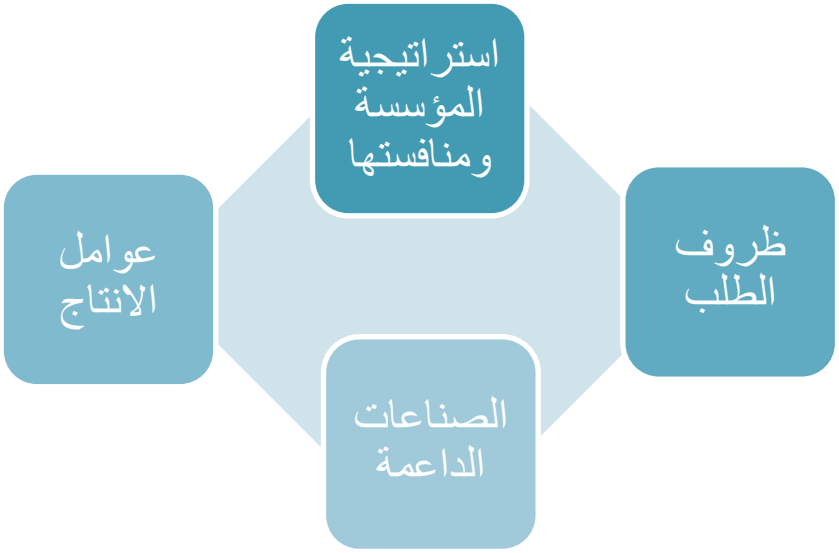

المصدر: اعداد الطلبة بناء على ما سبق.

5. مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية:

أصدرت الجهات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية عدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس التنافسية الاقتصادية، لعل من أهمها مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية وسنقوم فيما يلي بتعريف كلا المؤشرين وتحديد أبعادهما.

1.4 مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي:

يتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تندرج في المؤشر من خلال منهجية ترتكز على 103 مؤشر جزئي مجمعة في 12 ركيزة تمثل بمجموعها المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية. ومنذ أول اصدار في عام 1979 وحتى عام 2017 تم احتساب درجات المؤشر اعتمادا على منهجية جمع البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات، والابتكار والبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وتطوير سوق المال والجاهزية التكنلوجية وحجم السوق ومدى تقدم الاعمال.

وقد تم تجميع هذه الركائز في ثلاث فئات رئيسية موضحة في الشكل 1-3، وهي[1]:

- المتطلبات الأساسية: وتضم الركائز الأساسية التي يفترض بالدول النامية أن تطورها من أجل تحسين تنافسيتها وتشمل البنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي.
- معززات الكفاءة: وتتضمن الركائز الضرورية من أجل تطوير وتحسين التنافسية الاقتصادية ويتعلق الأمر بالتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع وتطوير سوق رأس المال والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق.
- عوامل الابتكار وتشمل جميع الركائز اللازمة التي تخص البلدان الصناعية خاصة تطور بيئة الأعمال والابتكار.

وقد أدت التغيرات في أداء العديد من الاقتصادات في السنوات الأخيرة نتيجة الثورة الصناعية الرابعة الى إعادة النظر في منهجية حساب هذا المؤشر حيث أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ابتداء من سنة 2018 "مؤشر التنافسية العالمي 4.0" الشكل (1-4) من خلال دمج الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

حيث يشدد المؤشر الجديد على دور رأس المال البشري والابتكار كدعامات ومحددات للنمو الاقتصادي ويؤكد على استخدام التكنولوجيا بشكل أفضل لتحقيق قفزة اقتصادية. حيث تعتمد المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على 98 مؤشرا فرديا منها 34 مؤشرا تم الاحتفاظ بها من المنهجية السابقة وتم تجميع هذه المؤشرات في أربعة محاور رئيسية وهي تيسير بيئة الأعمال، رأس المال البشري، الأسواق ومنظومة الابتكار. تندرج في 12 دعامة أساسية وهي: المؤسسات، البنية التحتية، الاستعداد التكنولوجي، سياق الاقتصاد الكلي، الصحة، التعليم، المهارات، سوق المنتجات، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار. وبالإضافة الى تحديد الوضعية التنافسية لكل بلد يوضح المؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى قرب الاقتصاد من القيمة المثالية للقدرة التنافسية.

[1] محمد أمين لزعر، المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 150، 2020، ص ص: 2-6.

الشكل (1-6)

المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي

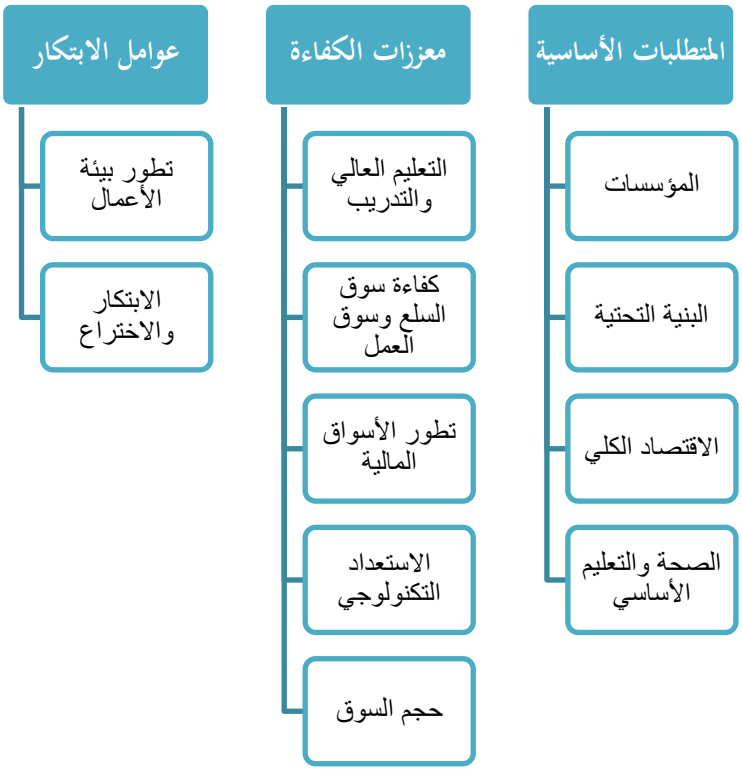

المصدر: اعداد الطلبة بناء على ما سبق.

وعند مقارنة المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية بالمنهجية الجديدة يتبين أن أهم تغيير في دعامات التنافسية قد شمل التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب والتي ظهرت تحت مسمى المهارات والذي يتضمن مجموعة المؤشرات الجزئية التالية: مدى تدريب وتطوير العاملين، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين، المهارات الرقمية بين السكان النشطين، سهولة العثور على الموظفين ذوي المهارات، إضافة الى أربعة مؤشرات جزئية لها علاقة مباشرة بالتعليم وهي:

- متوسط سنوات الدراسة.
- متوسط عمر الدراسة المتوقع.
- نسبة التلاميذ الى المدرسين في التعليم الابتدائي.
- التفكير النقدي في مجال التدريس.

الشكل (1-5)

المكونات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي 4.0

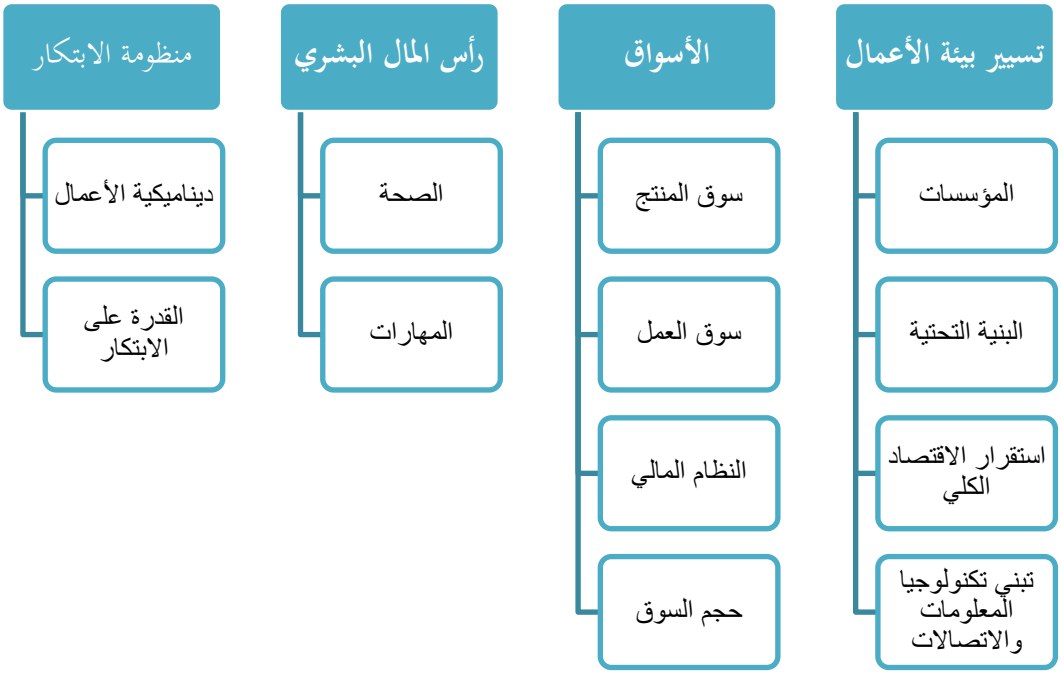

المصدر: اعداد الطلبة بناء على ما سبق.

2.4 مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1989 عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في مدينة لوزان السويسرية والذي يصدر في تقرير بعنوان The IMD World Competitiveness Yearbook يهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل وتساهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عامليا ويستند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة محاور رئيسية تبرز كل منها جوانب مختلفة من القدرة التنافسية: الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية يحتوي كل محور على 5 مؤشرات رئيسية والتي بدورها تشمل عدة مؤشرات فرعية ويتكون نحو ثلثي مؤشرات التقرير من البيانات الكمية، وهي بيانات اقتصادية مثل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. أما الثلث الباقي فهو عبارة عن بيانات يتم الحصول عليها عبر استطلاع الرأي التنفيذي لأكثر من 6 آلاف شخص، والذي يغطي عدة موضوعات مثل التماسك الاجتماعي، والعولمة، والفساد، وغيرها[1].

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الجدول (1-1) :

محددات مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

الأداء الاقتصادي	كفاءة الحكومة
التقييم الماكرو-اقتصادي المحلي:	**مدى مواءمة وتوجه السياسات الحكومية لتحسين القدرة التنافسية:**
- الاقتصاد المحلي؛	- المالية العامة؛
- التجارة الدولية؛	- السياسة الضريبية؛
- الاستثمار الدولي؛	- الإطار المؤسسي؛
- التشغيل؛	- تشريعات الأعمال؛
- الأسعار.	- الإطار الاجتماعي.
كفاءة الأعمال	**البنية التحتية**
مدى تشجيع المؤسسات على الأداء بطريقة مبتكرة ومربحة ومسؤولة:	**مدى تلبية الموارد الأساسية والتكنولوجية والعلمية والبشرية لمتطلبات الأعمال:**
- الإنتاجية والكفاءة؛	- البنية التحتية الأساسية؛
- سوق العمل؛	- البنية التحتية التكنولوجية؛
- التمويل؛	- البنية التحتية العلمية؛
- الممارسات الإدارية؛	- الصحة والبيئة؛
- المواقف والقيم.	- التعليم.

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

3.4 مؤشرات الإنتاجية: وهي تستخدم لقياس تنافسية الدولة، ومن بينها:

◆ **مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج:** والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج) وقد أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضّح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي لزيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال [1]، ويعاب على هذا المؤشر صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج كرأس المال بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول وذلك بسب تباين أسعار الفائدة واختلاف الأنظمة الضريبية.

◆ **مؤشر تكلفة وحدة العمل:** ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة. وانخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة مع القيمة المضافة في الصناعة. لكن يؤخذ على هذا المؤشر أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لتحقيق التنافسية في ظل التقدم التكنولوجي والذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

1. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 -2013، ص 30 .

المبحث الثاني

الأدبيات التطبيقية: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

إن الإجابة عن الإشكالية البحثية يتطلب تحليل الدراسات السابقة وتوضيح العلاقة بينها وبين إشكالية البحث الحالي لذلك خصصنا المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع البحث

أولا. الدراسات السابقة:

خلال السنوات الأخيرة تناولت الكثير من الدراسات موضوع سلاسل القيمة العالمية من جوانب مختلفة وفيما يلي عدد من هذه الدراسات:

1 . دراسة راشمي بانجا (2013)[1]:

وهدفت الدراسة للمقارنة بين الطرق البديلة لقياس مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية وتقديرات توزيع مكاسب القيمة الإجمالية المضافة التي أوجدتها التجارة تحت سلاسل القيمة العالمية بين البلدان محل الدراسة، والمكاسب المتحققة المرتبطة بسلاسل القيمة من حيث صافي صادرات القيمة المضافة. وخلصت إلى أن الآثار المترتبة على الربط في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تتفاوت بشكل كبير خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد استخدم الباحث قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية للتجارة المتعلقة منها بالقيمة المضافة للسنوات 1995-2000-2005-2008-2009،

وقد كانت أهم نتائج الدراسة كالآتي:

- مشاركة الصين والولايات المتحدة في سلاسل القيمة العالمية هي الأعلى (9٪) تليها ألمانيا (8.7٪)، واليابان (4.5٪) وفرنسا والمملكة المتحدة وكوريا (4٪) لكل واحدة؛
- بتقدير الروابط الأمامية أي الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية لدولة التي تذهب إلى صادرات دولة أخرى، والروابط الخلفية أي القيمة المضافة الخارجية في إجمالي صادرات البلد في سلاسل القيمة العالمية خلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة للولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة فإن الروابط الأمامية هي أقوى بكثير من الروابط الخلفية، وأظهرت مكاسب في صافي القيمة المضافة نتيجة ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية. الصين وكوريا من ناحية أخرى لديها الروابط الخلفية أقوى بالمقارنة مع الروابط الأمامية وبالتالي صافي مكاسب القيمة المضافة سلبية في الصين وكوريا؛
- بلدان نامية أخرى كالهند وفيتنام وتايلاند وماليزيا والفلبين لديها نسبة أقل من واحد بالمئة من الروابط من الأمام للخلف في سلاسل القيمة العالمية. وبدراسة هيكل الصادرات لمختلف الدول ومكاسب المشاركة في سلاسل القيمة

1 . *Rashmi Banga,* ***measuring value in global value chains****, background paper no RCV-8, UNECTAD, 2013.*

تبين أنها قد لا تساعد على زيادة حجم التجارة دون تعويض المكاسب المرتبطة بأنشطة الإنتاج وخلق القيمة المضافة المحلية؛

◆ من المتوقع أن تجلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مكاسب مرتبطة بتحسين القدرة التنافسية وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة الإنتاج وفرص العمل في هذه البلدان، مع ذلك فإن تحديد هذه المكاسب لا يزال غير واضح بسب محدودية أدوات قياس مدى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة وكيفية توزيع الدخول المتحققة في مختلف البلدان؛

◆ ارتفاع معدلات التصدير لا يعني بالضرورة قدرة تنافسية أعلى إذا كانت الصادرات تتضمن حصة كبيرة من المنتجات الوسيطة المستوردة، وارتفاع معدل الصادرات قد لا يضمن زيادة الإنتاج المحلي والمزيد من فرص العمل إذا لم يكن مقرونا بارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات؛

◆ بسبب ارتفاع حصة إجمالي تجارة المنتجات الوسيطة لم يعد مجديا استخدام الوسائل التقليدية كحجم الصادرات في تقييم تنافسية البلدان لذا تستخدم هذه الدراسة القيمة المضافة القائمة على جداول المدخلات والمخرجات لبيانات منظمة التجارة العالمية وOECD وتقدير القيمة المضافة المحلية في صادرات كل بلد، وكذا محتوى القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها؛

◆ بداية سلاسل القيمة تكون غالبا في البلدان النامية حيث يتم الحصول على المواد الأولية ولكن تنتهي في البلدان المتقدمة والنامية حيث تباع المنتجات النهائية؛

◆ مصدري المنتجات الأولية لديهم الروابط الأمامية أعلى من الطبيعي بالمقارنة مع الروابط الخلفية كما تستخدم صادراتها كمدخلات في صادرات الدول الأخرى. إلا أن هذه الدول لديها انخفاض معدلات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

◆ سلاسل القيمة العالمية تميل إلى التركز في صناعات التكنولوجيا الفائقة، مما يحد من نطاق البلدان النامية للارتقاء ضمن سلاسل القيمة وزيادة حصتها في إجمالي الدخل المتولد عن سلاسل القيمة العالمية. مثال الصين يظهر أنه في حالة الصناعات ذات التقنية العالية فإن مشاركة أكبر في سلاسل القيمة العالمية قد لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب أعلى. حتى إذا كانت الصين هي أكبر دولة مصدرة في العالم للمعدات الكهربائية والبصرية، فإن القيمة المضافة المحلية تشمل 57٪ فقط من صادراتها الإجمالية. وقد تم العثور على روابط أمامية أقوى بكثير في الولايات المتحدة بالمقارنة مع الروابط الخلفية في بعض الصناعات مثل صناعة الآلات والمعدات والمواد الكيميائية؛

2. دراسة هيئة الإحصاءات الكندية (2014)[1]:

استهدفت الدراسة تبيان مدى مساهمة اندماج المؤسسات الصناعية الكندية في سلاسل القيمة العالمية في تحسين الإنتاجية، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات التي انضمت إلى سلاسل القيمة العالمية والمؤسسات

1. Gouvernement du Canada, Les chaines de valeur mondiales et la productivité des entreprises manufacturières au canada 2002-2006, statistique Canada, 2014

غير المشاركة فيها بالتركيز على مدى الاختلاف في نمو الإنتاجية، وذلك اعتمادا على بيانات المسح السنوي حول التصنيع وسجلات المستوردين والمصدرين الخاصة بإحصاءات كندا، وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- المشاركة في سلاسل القيمة ترفع إنتاجية المؤسسات الصناعية نتيجة التحسينات التكنولوجية.
- خلال الفترة ما بين 2002-2006 فإن 28% من المؤسسات الصناعية الكندية شاركت في سلاسل القيمة العالمية، هذه المؤسسات كانت الأكثر إنتاجية وتمنح أجورا أعلى من غيرها قبل انضمامها لسلاسل القيمة العالمية. كما أن المؤسسات التي شرعت في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ارتفعت انتاجيتها بمرور الوقت، وعلى العكس من ذلك المؤسسات التي توقفت عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية شهدت إنخفاضا في الإنتاجية على المدى القصير والطويل.
- رغم أن سلاسل القيمة العالمية كانت أكثر شيوعا في الصناعات عالية التقنية، البحث والتطوير، وسلع التجهيز إلا أن مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وجدت في عدد معتبر من القطاعات الصناعية.
- تختلف الآثار الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكذا وقت ظهورها باختلاف طريقة اندماج المؤسسة في سلسلة القيمة.
- رغم أن المبادلات التجارية بين كندا والدول ذات الدخل المنخفض عرفت ارتفاعا إلا أن الدول ذات الدخل المرتفع ظلت المصدر الرئيس للمنتجات الوسيطة المستوردة والوجهة الرئيسية للصادرات.
- زيادة الإنتاجية كانت أكثر قيمة في المؤسسات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي تستورد منتجات وسيطة قادمة من الدول ذات الدخل المرتفع والتي تقوم أيضا بتصدير منتجاتها اتجاه هذه الدول، لأن التجارة مع هذه الدول تُسهم في تطوير التكنولوجيا وتحسين طرق التسيير والإدارة. إلى جانب أن مكاسب الإنتاجية للمؤسسات المشاركة حديثا في سلاسل القيمة العالمية هي الأكثر أهمية في القطاع التكنولوجي مما يدعم النظرية القائلة بأن نقل التكنولوجيا يمثل مصدر هام للمنافع التي تقدمها سلاسل القيمة العالمية.

3. دراسة تاجوشي هيرويوكي وني لار (2015)[1]:

وقد ركّزت الدراسة على الاقتصادات الأسيوية، حيث انطلق الباحثين من فكرة أن التكامل الاقتصادي من خلال تشكيل سلاسل القيمة العالمية خاصة في قطاعات الصناعات التحويلية هو واحدة من القوى الدافعة للنمو الاقتصادي الآسيوي، وهدفت الدراسة لتحليل العلاقة السببية الثنائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لعينة من عشرة دول حيث غطّت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1984 و2012 واعتمد الباحثون على بيانات الأونكتاد، وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والصادرات قام الباحثون ببناء نموذج الانحدار للمتغيرات الثلاث وتحويله لاختبار جرانجر للسببية الثنائية. وقد شملت الدراسة جانبين بالتحليل هما:

1 . *Taguchi Hiroyuki and Ni Lar, Global value chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies*, ***Advances in Business and Management,*** *Vol. 8, April 2015.*

◆ دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع التركيز على اقتصاديات دول الآسيان، عن طريق إجراء اختبارات السببية في نموذج لصناعة السيارات. وقد أظهر التحليل وجود تباين في حجم العلاقة السببية بين الاقتصادات المدروسة حيث أنه في جمهورية لاو وفييتنام وسنغافورة وتايلاند كانت علاقة السببية قوية وواضحة، لكن الأمر يختلف بالنسبة لميانمار حيث لوحظ ضعف العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وقد فسروا ذلك بانخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها مقارنة ببقية الدول، إضافة إلى أن الاستثمارات فيها تعتمد على قطاع النفط والغاز بنسبة 69 بالمئة في حين أن قطاع الصناعات التحويلية لا يساهم إلاّ بـ 5 بالمئة فقط وذلك راجع لافتقارها للبنية التحتية اللازمة.

وتشير النتائج التحليلية عموما إلى وجود علاقة سببية واضحة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والصادرات ما يعني ضمنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قوة دافعة للنمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا، في حين تم جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات والأسواق الناشئة. كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة السببية الكبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد تعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد سهل مشاركة الاقتصاديات الآسيوية في سلاسل القيمة العالمية.

◆ دراسة الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحليل بيانات التجارة ذات القيمة المضافة في الاقتصادات الآسيوية النامية، وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات الصناعات التحويلية أدت لجعل القيمة المضافة المحلية لصادراتها تساهم في نمو ناتجها المحلي الإجمالي. كما توصلوا أيضا إلى أن مسارات تنمية مساهمة القيمة المضافة المحلية في صادرات الاقتصادات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت "منحنى الابتسامة" مع نقطة تحول عند 5651 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ما يعني دخول مرحلة استعادة نصيب القيمة المضافة المحلية في سلاسل القيمة العالمية من خلال التوسع في القدرات الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الصناعة.

4. دراسة سفيان خرازي (2015)[1]:

حيث يؤكّد الباحث على أن سلاسل القيمة العالمية تمثل فرصة حقيقية للصناعات الإفريقية لتحقيق اقلاع صناعي، إذ تتفق جميع الدراسات الحديثة على حقيقة أنه رغم مشاركة العديد من البلدان الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية إلا أن ذلك لا يترافق مع خلق قيمة مضافة، ولأن هذه الدراسات لم تفسّر أسباب هذا الوضع بما فيه الكفاية، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى العمل على فهم الأسباب على ضوء التجارب السابقة واقتراح بعض التدابير الممكنة للتحسين، وقد حاول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة الآتية: ما هي الاستراتيجية اللازمة لدول إفريقيا لتحقيق الاستفادة القصوى من سلاسل القيمة العالمية من حيث المشاركة وخلق القيمة؟ وللوصول لحل الإشكالية المطروحة قام الباحث أولا بمراجعة الأدبيات الاقتصادية ثم قام بدراسة وضع الدول الافريقية في سلاسل القيمة بالعودة إلى مؤشر الابتكار العالمي GII واختيار الست دول الإفريقية الأولى وفقا لهذا المؤشر واجراء التحليل والمقارنة، كما قام

*1 . KHERRAZI Soufiane, l'essor des chaines de valeur mondiale : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, **Revue de management et de stratégie**, Maroc, (3 :2), pp : 11-24, 2015.*

بدراسة حالة دولة جنوب إفريقيا، الأولى اقتصاديا على مستوى القارة من أجل الخروج بنتائج يمكن تعميمها حول تجربتها الناجحة للاندماج في شبكات الإنتاج العالمية.

وجاء في الدراسة أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ذو أهمية بالنسبة للبلدان الافريقية لإدارة استراتيجية التصنيع كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية التعلم من الشركات الرائدة والتمتع بنفوذ استراتيجي،

ويؤكد الباحث على ضرورة وضع استراتيجية مزدوجة للاندماج والارتقاء، أي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال إعداد البنية التحتية المناسبة لتحسين سلاسل التوريد، تطوير النظم الايكولوجية، توفير امدادات الطاقة، تطوير الطاقات المتجددة إلى جانب تخفيض العوائق أمام المبادلات وتوفير الحوافز الضريبية وتسهيل الحصول على التمويل. ثم الارتقاء نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى والعمل على الارتقاء في سلسلة القيمة، وهذا يعني أن تعمل الدول الإفريقية على خلق قيمة مضافة لمواردها الطبيعية قبل تصديرها. فهذه الاستراتيجية المزدوجة هي الطريق لتحقيق تغيير هيكلي في الصناعات الإفريقية.

وعموما تمحورت نتائج الدراسة حول النقاط التالية:

- تتخصص البلدان الإفريقية في الأنشطة الأقل أهمية وبالتالي الأقل خلقا للقيمة المضافة؛
- غياب استراتيجيات للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؛
- محدودية فعالية نظم الابتكار الافريقية.

وهذا الوضع لا يعكس عدم مشاركة في سلاسل القيمة بل يعني عدم احراز تقدم فيها واقترح الباحث وضع استراتيجية مزدوجة للتغلب على هذا الوضع تعتمد على الجمع بين الاندماج والارتقاء حتى يكون دخول سلاسل القيمة مؤدي لتحقيق قيمة مضافة يتم من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية.

5. دراسة كورين فادكار (2015)[1]:

تركّز موضوع الدراسة حول سلاسل القيمة العالمية كنموذج للتجارة الدولية وقد هدفت الدراسة إلى تحديد النتائج الناجمة عن التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج وتحديد أثار كل من درجة تعقد وطول سلاسل القيمة وعملية الارتقاء في سلسلة القيمة. ومن ثمّ تحديد موقع الاقتصاد الفرنسي في سلاسل القيمة العالمية، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي بالاعتماد على الدراسات السابقة وبيانات الهيئات والمؤسسات الدولية، وتوصل إلى النتائج الآتية:

- تحدي تحقيق التنمية لم يعد يعتمد على سياسات التصدير بل أصبح مرهونا باندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية إذ أصبحت مشاركة الاقتصادات والشركات في التجارة الدولية بهدف التصنيع المنتجات وليس تصدير السلع التامة الصنع؛
- الصعود القوي للسلع والمنتجات الوسيطة في المبادلات الدولية حيث تمثل نسبة المنتجات الوسيطة 30 بالمئة من تجارة السلع ومن المتوقع ان ترتفع النسبة إلى 60 بالمئة خلال العشرون سنة القادمة؛

*1 . Corinne Vadcar , **les chaines de valeur mondiale paradigme du commerce internationale**, Friendland Papers, n 49, mars 2015.*

- التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج حول العالم أعطى قيمة لقطاع الخدمات، فالقيمة المضافة بشكل مباشر أو غير مباشر للخدمات كعامل وسيط تمثل أكثر من 30 بالمئة من القيمة المضافة الاجمالية للسلع المصنعة؛
- السلاسل الأقصر تعني سلاسل أقل تعقيدا، وتعتمد درجة تقسيم مراحل الإنتاج على الخصائص التقنية للمنتج فمنتجات *IPhone Apple* تعد مثالا يجسد اتساع وتمدد سلسلة الإنتاج في حين أن سلاسل القيمة البسيطة تتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية وصناعات النسيج؛
- القيمة المضافة تكون غير متساوية في النشاطات التي تقع أعلى السلسلة كالبحث والتطوير والتصميم وتلك النشاطات التي تقع أسفل السلسلة كالتوزيع والتسويق والعلامات التجارية، ويمثل منحنى الابتسامة الأهمية النسبية لموقع الاقتصادات والشركات في بداية أو نهاية سلسلة الإنتاج، والذي كان بشكل مستوي خلال العشريات السابقة واليوم أصبح أكثر انحناء بفضل صعود دول BRIC والدول الناشئة الكبرى واندماجها ضمن سلاسل القيمة العالمية بالاستثمار في قطاع الخدمات؛
- تتم عملية الارتقاء في سلم سلاسل القيمة إما بالارتقاء في مجموعة المنتجات بابتكار منتجات راقية أو في مجموعة التشغيل بزيادة مهارات الإنتاج أو الارتقاء في مجموعة السلسلة أوبين القطاعات بالانتقال من صناعة لأخرى؛

6.دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون (2016)[1]:

اهتمت هذه الدراسة بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية ل 14 دولة من الاقتصادات الناشئة، للفترة 1995-2014، وهدفت الدراسة للإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية. حيث اعتمدت الباحثتين مجموعة مؤشرات سلاسل القيمة والمتمثلة في: مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مؤشر تركز الصادرات ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي. أما ما يتعلق بمتغير التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التنمية البشرية واستهلاك الأسر المعيشية. وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews9 لدراسة استقراريه المتغيرات واختبار التكامل المشترك للبانل. ثم استخدام برنامج stata13 لتقدير وسط المجموعة المدمجة PMG، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

- توجد علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث أن أنشطة المنبع إلى جانب أنشطة المصب تسهم بالحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة؛
- مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشرات التنمية الاقتصادية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أي حين تكون هذه

[1]. سميحة جديدي، سعاد جرمون، **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016.

الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.

- تختلف مكاسب المشاركة في سلسلة القيمة حسب مكان تموقع البلد فالبلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (التركيب والتجميع) تكون مكاسبها محدودة أما البلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة (البحث والتطوير) تكون مكاسبها معتبرة.
- وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من نتائج كالآتي:
- النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc): تُشير نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج يرتبط بعلاقة طردية مع متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومتغير تركّز الصادرات (HHI) حيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا في زيادة نصيب الفرد من الناتج مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وفيما يخص مؤشري تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) ودرجة حرية التجارة(FT) فليس لهما دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج الثاني لمؤشر التنمية البشرية (HDI): أظهرت نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع كل من مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومؤشر تركّز الصادرات (HHI)، بحيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE): بينت نتائج التقدير بأن المتغير التابع المتمثل في استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج (HCE) يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومع مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) كما يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) حيث أن متغير تنافسية الأداء الصناعي هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع يليه أثر متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وبدرجة أقل متغير الانفتاح التجاري. أما فيما يتعلق بمتغير تركّز الصادرات (HHI) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

7. دراسة عبد المالك باهي، وفاء باهي، هالة جديدي (2017)[1]

هدفت الدراسة لقياس أثر مشاركة ثمان دول عربية في سلاسل القيمة العالمية، كمدخل للاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية وتعزيز التنمية فيها، من خلال نموذج قياسي يختبر تأثير نمو: القيمة المضافة المحلية والأجنبية في اجمالي الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة حرية التجارة وتركز الصادرات، مؤشر الانفتاح التجاري وسعر

[1] عبد المالك باهي، وفاء باهي، هالة جديدي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اعلى الدول العربية: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة 1995-2015، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

الصرف الحقيقي الفعال، وأخيرا نمو صادرات السلع والخدمات. على كل من: مؤشر التنمية البشرية والبطالة، معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، نمو الاستثمار.

وقد تم تقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج "Eviews9.5" وبرنامج "Stata14" باستخدام منهجية وسط المجموعة المدمج "PMG"، كما تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات "البانل" لمعرفة مستوى استقرارية متغيرات الدراسة، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ومحدداته قام الباحثون بإجراء اختبار "كاو" للتكامل المشترك والذي أثبت وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج النظرية التالية:

- سلسلة القيمة العالمية هي عملية تجزئة مراحل الانتاج عبر عدة مناطق جغرافية للاستفادة من المزايا النسبية، وتمثل هذه المناطق حلقات للسلسلة التي يتم عبرها تبادل السلع الوسيطة للوصول إلى منتج نهائي.
- السياسات العامة للدولة لها تأثير على تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة، بحيث أن هناك سياسات أفقية تعزز ارتقاء البلدان النامية في سلسلة القيمة، إلى جانب سياسات تهدف إلى دعم الدخول لقطاعات معينة في سلاسل القيمة وهي: سياسة الاستثمار، سياسة التجارة، سياسة تطوير الشركات، تنمية القوى العاملة، البنية التحتية، التنظيم المؤسسي.
- تختلف القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة من مرحلة انتاج إلى أخرى فمنحنى الابتسامة الذي يأخذ حرف (V) يوضح بأن الدول التي تتموضع على أطراف السلسلة "أنشطة المنبع" و"أنشطة المصب" تكون ذات قيمة مضافة أعلى بكثير من تلك التي تتموضع أسفل السلسلة.

حتى تتمكن البلدان المشاركة في سلاسل القيمة من تحقيق مكاسب أعلى والمحافظة على مشاركة طويلة الأمد في سلسلة القيمة عليها تحسين تموضعها في السلسلة والسعي إلى الارتقاء إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى

كما تمثلت النتائج التطبيقية فيما يلي:

- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، عدا مؤشر تركز الصادرات الذي كان معنويا ذو اتجاه عكسي، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل. أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 72.08% من الانحرافات عن التوازن.
- وجود علاقة معنوية طردية بين نمو الاستثمار المحلي وأغلب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشر درجة حرية التجارة الذي كان معنويا وذو علاقة عكسية مع المتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع

من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 75% من الانحرافات عن التوازن.

- وجود علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين البطالة ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشري نمو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات ونمو الصادرات اللذان كانا ذوا دلالة معنوية وعلاقتهما طردية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 25.74% من الانحرافات عن التوازن.
- وجود علاقة معنوية طردية بين ميزان المدفوعات ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشري نمو القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الفعال اللذان كانا ذوا دلالة معنوية وعلاقتهما عكسية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 30% من الانحرافات عن التوازن.
- وجود علاقة معنوية طردية بين التنمية البشرية ومعظم متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ماعدا مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تركز الصادرات وسعر الصرف الحقيقي الفعال الذين كانوا ذو دلالة معنوية وعلاقتهم عكسية بالمتغير التابع، مع وجود قوة إرجاع من المدى القصير نحو المدى الطويل، أي في حالة عدم التوازن، المتغير التابع يصحح في العام الأول نحو 2.68% من الانحرافات عن التوازن.

8. دراسة كوزو كيوتا، وآخرون (2017) [1]:

تناولت الورقة البحثية القدرة التنافسية للصناعات في ستة دول آسيوية – الصين والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان – باستخدام جداول قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية من عام 1995 إلى عام 2011. حيث تم قياس القدرة التنافسية من خلال القيمة المضافة التي تساهم بها الصناعات في إنتاج السلع النهائية، والتي يشار إليها بدخل سلسلة القيمة العالمية، وليس من خلال إجمالي الصادرات.

وقد توصل الباحثون إلى أن البلدان الآسيوية، على النقيض من بلدان الاتحاد الأوروبي، تمكنت عموماً من الجمع بين زيادة فرص العمل في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع الدخل الحقيقي. ويقدم دخل سلاسل القيمة العالمية في البلدان الآسيوية صورة مختلفة عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية.

ووفقا للباحثين فإن دخل سلاسل القيمة العالمية يوفر مقياسًا للقدرة التنافسية. فدخل سلاسل القيمة العالمية الذي يقترحه تيمر وآخرون. (2013) كمقياس للقدرة التنافسية، يتم تعريفه على أنه القيمة المضافة التي تساهم بها الصناعات في إنتاج السلع المصنعة النهائية. علما أن بعض السلع النهائية تستخدم كمدخلات وسيطة لسلع نهائية

[1] Kozo Kiyota, Keita Oikawa, Katsuhiro Yoshioka; The Global Value Chain and the Competitiveness of Asian Countries. *Asian Economic Papers* 2017; 16 (3): 257–281. doi: https://doi.org/10.1162/asep_a_00573

أخرى. علاوة على ذلك، فإن بعض المدخلات الوسيطة تأتي من قطاعات في بلدان أجنبية وهو ما يشكل تحديا في قياس دخل سلاسل القيمة العالمية. لذلك اعتمد الباحثون على بيانات جدول المدخلات والمخرجات العالمي. حيث يوضح جدول IO الوطني كمية ونوعية المدخلات الوسيطة اللازمة لإنتاج وحدة الطلب النهائي في بلد واحد. ويوضح جدول المدخلات والمخرجات العالمي المدخلات الوسيطة المحلية والمستوردة بشكل منفصل، كما يوضح الصادرات للطلبات الوسيطة والنهائية بشكل منفصل. مما يسمح بتتبع الناتج الإجمالي في جميع مراحل الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الطلب النهائي في كل صناعة وفي كل بلد. وبمجرد تتبع تدفقات الإنتاج الإجمالية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الطلب النهائي، يمكن استخلاص القيمة المضافة التي المدمجة في السلع المصنعة النهائية عن طريق ضرب تدفقات الإنتاج الإجمالي بحصة القيمة المضافة في الناتج الإجمالي لكل صناعة في كل دولة.

النتائج الرئيسية لهذه الورقة ذات شقين. أولا، القدرة التنافسية للتصنيع:

- وقد انخفض في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وزاد في الصين والهند وإندونيسيا. ورغم أننا نركز على دخل سلاسل القيمة العالمية بدلاً من إجمالي الصادرات، فإن القدرة التنافسية المتزايدة للصناعات التحويلية في الصين والهند وإندونيسيا لافتة للنظر.
- على النقيض من بلدان الاتحاد الأوروبي، تمكنت البلدان الآسيوية عموماً من الجمع بين زيادة فرص العمل في سلاسل القيمة العالمية والارتفاع في الدخل الحقيقي. ويبلغ الارتباط بين التغير في الدخل الحقيقي لكل عامل والتغير في عدد العمال 0.55 في الدول الآسيوية الستة، في حين يبلغ -0.26 في دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين. ويشير هذا إلى أن البلدان الآسيوية تمكنت بشكل عام من الجمع بين زيادة فرص العمل في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع الدخل الحقيقي، في حين أن البلدان الأوروبية لم تفعل ذلك.
- تشير النتائج إلى أن أنماط دخل سلاسل القيمة العالمية وأنماط العاملين في سلاسل القيمة العالمية في البلدان الآسيوية تقدم صورة مختلفة مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأوروبية. بخاصة،
- هناك علاقة إيجابية ملحوظة بين زيادة فرص العمل في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع الدخل الحقيقي في آسيا. ومن المهام المهمة لصانعي السياسات وكذلك الباحثين الأكاديميين تحديد مصادر هذا الارتباط الإيجابي ودراسة السياسات التي يمكن أن تساعد الحفاظ على هذه المكاسب.

9. دراسة تميم بيومي وآخرون (2018)[1]

هدفت الدراسة الى قياس التنافسية في ظل التجزؤ الدولي لعمليات الإنتاج بشكل سلاسل القيمة العالمية.

ويجادل الباحثون بشأن حقيقة أن تجزئة الإنتاج عبر الحدود بشكل سلاسل القيمة العالمية أدت إلى زيادة كبيرة في التكامل التجاري على مدى العقدين الماضيين غير أن مقاييس القدرة التنافسية التقليدية تفترض أن المنتجات النهائية فقط هي التي تعبر الحدود ونتيجة لذلك فإن حسابات سعر الصرف الفعال التقليدية تقلل من تقدير الطبيعة العالمية للقدرة التنافسية حيث يتم وضع وزن كبير للغاية على البلدان المجاورة التي تنتمي إلى نفس سلسلة التوريد الإقليمية ووزن ضئيل للغاية على البلدان الأبعد التي تستوعب السلع النهائية. ولأن تجارة سلاسل القيمة تتم بشكل أكثر كثافة نسبيا بين أقرانها الإقليميين، فإن أخذها على النحو المناسب يجعل العالم أصغر من وجهة نظر القدرة التنافسية. وقد تبين أن مدى صغر الحجم يعتمد على مرونة سلاسل التوريد هذه. وإذا كانت سلاسل التوريد أقل مرونة، بمعنى أن اختيار المكونات التي ينبغي استخدامها لا يتأثر إلا قليلاً بتغيرات الأسعار، فإن القدرة التنافسية تصبح أكثر عالمية. وذلك لأن تخفيضات أسعار الصرف في البلدان التي توفر المكونات، والتي غالباً ما تكون جيراناً قريبين، يمكن أن تعزز في الواقع صادرات الدولة. وهذا يتناقض مع النتيجة المعتادة المتمثلة في أن تخفيضات أسعار الصرف في البلدان الأخرى تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية وتقليل الصادرات. وهو ما يتطلب حساب أسعار الصرف الفعالة التي تأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية للشركاء التجاريين لتقييم أهميتهم في القدرة التنافسية.

وإجمالا توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الإنتاج أصبح مجزءا بشكل سلاسل القيمة العالمية قد يكون ذو أهمية بالنسبة لتدابير القدرة التنافسية في المستقبل. وحتى في الحالة التي تكون فيها سلاسل القيمة العالمية مرنة، فإن أوزان أسعار الصرف الفعلية الحالية وحسابات الانفتاح تبالغ في تقدير دور البلدان المجاورة وتقلل من دور البلدان التي تقع بعيداً عن سلسلة التوريد الإقليمية للبلد. وفي الحالة الأكثر احتمالا التي تكون فيها سلاسل القيمة العالمية غير مرنة نسبيا، فإن أخذ سلاسل القيمة العالمية في الاعتبار يؤدي إلى تحول أكبر في أوزان أسعار الصرف الفعالة بعيدا عن البلدان المجاورة نحو بلدان في أجزاء أخرى من العالم.
- إن التغييرات في الأوزان نتيجة للمحاسبة باعتبار سلاسل القيمة العالمية من الصعب تحديدها في مقاييس القدرة التنافسية الشاملة بسبب طبيعة تحركات العملة. فالتخفيضات في وزن الصين في مؤشرات أسعار الصرف الفعالة تميل إلى أن تكون مصحوبة بزيادة في وزن الولايات المتحدة. ولكن في الماضي، كان اليوان

[1] Tamim Bayoumi ; Maximiliano Appendino ; Jelle Barkema ; Diego A. Cerdeiro, Measuring Competitiveness in a World of Global Value Chains, IMF Working papers N 2018/229, WB, 2018.

يتقلب قليلاً نسبياً مقابل الدولار، مما يجعل من الصعب رصد هذا الاتجاه في البيانات حيث أن الافتراضات البديلة حول سعر الصرف الفعال الحقيقي قد أسفرت عن نتائج مماثلة. وعلى النقيض من ذلك، فمع تعويم الدولار في مقابل اليورو، كانت ارتفاعات قيمة الدولار تميل إلى أن تكون مصحوبة بانخفاضات في قيمة اليورو. ولكن بما أن الزيادات في وزن الدولار تميل إلى أن تكون مصحوبة أيضًا بزيادة في وزن اليورو، فإن هذه التأثيرات تميل أيضًا إلى الإلغاء في حسابات سعر الصرف الفعلي.

- من المهم أن التعامل بشكل أفضل مع الافتراضات والتي تشمل مدى مرونة استبدال المكونات المستخدمة في سلاسل التوريد مقارنة بمرونة الطلب على المنتجات النهائية، وما يعنيه ذلك بالنسبة لأوزان القدرة التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، كما أن هناك أنواعًا أخرى من المكونات التي يتم توحيدها ودمجها ببساطة في السلع النهائية، مثل رقائق السيليكون الأساسية. وبما أن هذه مكونات قياسية، فإن مرونة الاستبدال عالية ويتم تحديد السعر حسب العرض والطلب العالمي، تمامًا مثل السلع التقليدية مثل الفحم أو النحاس. ويشير هذا إلى أن التعديلات التي تم إجراؤها بالفعل، على الأقل في حسابات صندوق النقد الدولي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، للسلع الأكثر تداولا والتي تفترض أنها تتنافس مع جميع المنتجين والمستهلكين لهذه السلعة، تحتاج إلى توسيع نطاقها لتشمل أنواعا معينة من السلع الصناعية.
- إن الطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي تزيد من أهمية وضرورة تحديث أوزان أسعار الصرف الفعلية. وبالإضافة إلى التغيرات السريعة في سلاسل القيمة فإن زيادة أهمية الأسواق الناشئة في التجارة العالمية تؤكد أهمية تحديث أوزان سعر الصرف الفعلي بانتظام حيث ينبغي أن تكون مؤشرات أسعار الصرف الفعالة ديناميكية تماما مثل الاقتصاد العالمي.
- هذا يعني ضمنا وضع جدول أعمال ثلاثي الأبعاد للعمل المستقبلي بشأن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، أولاً: تحديد إمكانية الاستبدال النسبي للسلع الوسيطة المتمايزة في الإنتاج مقابل الطلب النهائي، وبعد ذلك دراسة كيفية فصل المنتجات "السلعية" عن المنتجات شديدة التمايز، وأخيرًا توفير تحديثات منتظمة للأوزان.

10. دراسة ماسيج جي جرودزيكي (2018)[1]

هدفت الدراسة الى تحليل أسعار القيمة المضافة والقدرة التنافسية في سلاسل القيمة العالمية من خلال تطوير إطار للتمييز بين الأنماط المتنوعة للقدرة التنافسية وتحديد الحالات الناجحة للارتقاء. واقتراح طريقة لمقارنة أسعار التصدير مع سياق سلاسل القيمة العالمية واقتراح تقنية ثنائية الأبعاد تعتمد على ديناميكيات أحجام وأسعار دخل

[1] Maciej J. Grodzicki, Prices of Value Added and Competitiveness in Global Value Chains, SPRU Working papers series; SWPS 2018-14 August, 2018

سلاسل القيمة العالمية. واعتمد الباحث على تحليل بيانات جداول المدخلات والمخرجات لفصل الدخل العائد من سلاسل القيمة العالمية.

ويوضح التحليل التجريبي، استنادا إلى قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، أن البلدان تختلف اختلافا كبيرا ليس فقط من حيث ديناميات الدخل الإجمالي لسلاسل القيمة العالمية، ولكن أيضا من حيث الأساليب المختارة لبناء موقعها التنافسي في الاقتصاد العالمي. وعلى وجه الخصوص، لم يتم تحقيق الارتقاء طوال هذه الفترة إلا في عدد قليل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الناشئة. وتغيرت فرص النجاح في الارتقاء بشكل جذري مع مرور الوقت، مع تغير مرحلة دورة الأعمال العالمية والتوازن بين العرض والطلب العالمي. وعلى وجه الخصوص، فإن إمكانيات اللحاق بالركب من خلال التحديث، والتي كانت قوية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انخفضت بشكل كبير بعد الأزمة الاقتصادية. ويفسر الباحث السبب الرئيسي وراء هذه التطورات، إلى جانب ضعف الطلب، بالتوسع المذهل للصين، التي كانت على مسار التطور منذ عام 2005.

ومن أهم نتائج الورقة البحثية نذكر:

- أصبح قياس القدرة التنافسية الدولية محل خلاف كبير في الاقتصاد المعاصر فظهور سلاسل القيمة العالمية يحد من دقة التدابير التقليدية القائمة على التصدير ويدعو إلى استخدام تقنيات قادرة على حساب مدخلات القيمة المضافة للاقتصادات في الإنتاج والتجارة العالميين.
- أدى التحليل الذي تم إجراؤه إلى ثلاث ملاحظات مهمة قد تساهم في النقاش حول أداء الاقتصادات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية.

- أولاً، اختلفت البلدان اختلافاً كبيراً ليس فقط من حيث ديناميات الدخل الإجمالي لسلاسل القيمة العالمية، بل أيضاً من حيث الأساليب المختارة لبناء مركزها التنافسي في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن ربط هذه الأنماط بمستوى تنمية البلدان وموقعها الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، لم يتم تحقيق الارتقاء طوال هذه الفترة إلا في عدد قليل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الناشئة. ومن الممكن أن يرتبط تدهور حصص السوق في معظم الاقتصادات الأوروبية ذات الدخل المرتفع بفقدانها لقدرتها التنافسية في مجال الأسعار، في حين خضعت الولايات المتحدة واليابان لتخفيض التصنيف الائتماني. وتمكنت البلدان المتخصصة في الخدمات المالية أو في الموارد الطبيعية من الاستفادة من الوضع الاحتكاري. وكانت كوريا وتايوان وتركيا هي البلدان الوحيدة التي تمكنت من تحقيق الجمع بين حصة حقيقية متزايدة في سلاسل القيمة العالمية وانخفاض الأسعار النسبية لقيمتها المضافة.
- ثانياً، أدى إدراج البعد الزمني إلى توسيع نطاق الرؤية وإظهار مدى نجاح فرص الارتقاء بالتغير مع مرحلة دورة الأعمال العالمية والتوازن بين الطلب والعرض العالميين. قبل عام 2009، أدت عوامل مثل

تراجع التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية، والانكماش في اليابان، واستراتيجية القدرة التنافسية السعرية في الصين، مصحوبة بطلب عالمي قوي، إلى فتح المجال أمام العديد من الاقتصادات للارتقاء. وكانت هذه فترة تحول حقيقي في هيكل سلاسل القيمة العالمية. لكن أزمة عام 2009 قلبت الصورة. وأصبحت عملية الترقية صعبة للغاية وبدأت العديد من البلدان إما تفقد قدرتها التنافسية في الأسعار أو تخفض تصنيفها. وعلى العكس من ذلك، حاولت اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية الدفاع عن حصصها في السوق من خلال القدرة التنافسية السعرية. والسبب الرئيسي وراء هذه التطورات، إلى جانب ضعف الطلب، هو التوسع المذهل الذي تشهده الصين، والتي كانت على مسار التطور منذ عام 2005.

- ثالثًا، انخفضت احتمالات اللحاق بالركب بشكل ملحوظ بحلول نهاية الفترة التي تم تحليلها. كما32 يمكن القول أيضًا بأن بناء القدرة التنافسية غير السعرية بحثًا عن أسعار أعلى للقيمة المضافة كان وسيلة فعالة لزيادة دخل سلاسل القيمة العالمية. وبشكل عام، يمكن الاستنتاج أن الاختلافات الكبيرة في ديناميكيات الأسعار وأحجام دخل سلاسل القيمة العالمية تعكس تطور التوزع الدولي للقوى.

ثانيا. العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث سلاسل القيمة العالمية وآثارها المحتملة على التنافسية الاقتصادية، نظرا لأن أغلب الدراسات التي عُنيت بالموضوع وتم سردّها في الدراسات السابقة لم تستخدم المؤشرات الحديثة في قياس التنافسية كمؤشر التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وهو ما سنعتمده كمتغير تابع في هذه الدراسة.

وبتحليل الدراسات السابقة نلاحظ أنها لم تسلط الضوء على أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية وأنما تناولت جوانب مختلفة تتعلق بالإنتاجية والتنمية الاقتصادية.

فدراسة راشمي بانجا (2013) أشارت الى أن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية مكاسب مرتبطة بتحسين القدرة التنافسية وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة الإنتاج وفرص العمل في هذه البلدان، مع ذلك فإن تحديد هذه المكاسب لا يزال غير واضح بسب محدودية أدوات قياس مدى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة وكيفية توزيع الدخول المتحققة في مختلف البلدان. وهذا راجع الى أن الدراسة تعود لسنة 2013 أي قبل تطوير قواعد بيانات مؤشرات قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

أما **دراسة هيئة الإحصاءات الكندية (2014)** فقد درست أثر اندماج المؤسسات الصناعية الكندية في سلاسل القيمة العالمية في تحسين الإنتاجية، باستخدام دراسة مقارنة وبالتالي فالنتائج المتحصل عليها محدودة ولا تعكس التنافسية الاقتصاديةبشكل عام. نفس الشيء يلاحظ في **دراسة تاجوشي هيرويوكي وني لار (2015)** والتي ركزت على أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ورفع مستوى الصناعة في الاقتصادات النامية الآسيوية

دراسة سفيان خرازي (2015) أيضا ركزت على القطاع الصناعي وهي تعد دراسة تحليلية قدمت استراتيجية لمساعدة البلدان الافريقية في تحقيق الاقلاع الصناعي من خلال مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية دون أن يتم دعم ذلك بدراسة تطبيقية

أما دراسة كورين فادكار (2015) فتناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية كنموذج للتجارة الدولية وحاولت تحديد النتائج الناجمة عن التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج.

في حين أن **دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون (2016)** و**دراسة عبد المالك باهي، وفاء باهي، هالة جديدي (2017)** فقد سلطتا الضوء على الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية حيث اعتمدت الدراسة الأولى عينة من بلدان الاقتصاديات الناشئة أما الثانية فدرست عدد من الدول العربية وتم اختيار عدد من المؤشرات الاقتصادية الى جانب متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي فالدراستين تمحورتا حول الآثار على التنمية الاقتصادية وليس على التنافسية الاقتصادية بشكل خاص.

بعض الدراسات حاولت ادراج التنافسية في التحليل **كدراسة كوزو كيوتا، وآخرون (2017)** التي تناولت القدرة التنافسية للصناعات في ستة دول آسيوية حيث تم قياس القدرة التنافسية من خلال القيمة المضافة التي تساهم بها الصناعات في إنتاج السلع النهائية أي أن الباحث استخدم الدخل المتولد عن سلاسل القيمة العالمية كمقياس للقدرة التنافسية خلافا للدراسة الحالية التي تحاول قياس أثر سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية

أما دراسة تميم بيومي وآخرون (2018) فقد ركزت بشكل خاص على ضرورة إعادة النظر في مقاييس القدرة التنافسية في ظل سلاسل القيمة العالمية خاصة ما تعلق بسعر الصرف. **وتناولت دراسة ماسيج جي جرودزيكي (2018)** بالتحليل أسعار القيمة المضافة وأثرها على القدرة التنافسية في سلاسل القيمة العالمية.

والملاحظ أن جميع الدراسات السابقة التي توصلنا اليها لم تدرس بشكل مباشر أثر سلاسل القيمة العالمية على تنافسية الاقتصاديات العربية رغم الأهمية التي يكتسيها الموضوع فحقيقة أن الإنتاج أصبح مجزأ وموزع دوليا الى جانب اشتداد المنافسة في الأسواق الدولية نتيجة تحرير التجارة تعزز أهمية الدراسات التي تبحث في العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنافسية الاقتصادية للبلدان.

تأسيسا على ذلك سنحاول في هذه المذكرة قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية معبرا عنها بمؤشر التنافسية العالمي. وستتركز الدراسة الميدانية حول ثمانية بلدان عربية من ضمنها الجزائر.

كما تستخدم الدراسة الميدانية القياس الاقتصادي من خلال الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل ثم اجراء اختبارات السببية، ثم نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج.

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى أن سلاسل القيمة العالمية هي صيغة حديثة للتجارة الدولية، ترتكز على تجزئة مراحل عمليات الإنتاج وتوزعها دوليا، حيث تمثل البلدان والاقتصادات حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والخدمات الوسيطة. وقد تميزت المبادلات التجارية في القرن الحادي والعشرون بصعود التجارة في السلع الوسيطة وتزايد الاستثمار الدولي في مجالات البحث والتطوير والتدريب والتطور الكبير في خدمات البنية التحتية للربط بين مواقع الإنتاج البعيدة فضلا عن تدفق المعرفة والدراية والمهارات بين الحدود.

وقد مثلت سلاسل القيمة العالمية فُرصة للبلدان النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال قيامها بتصنيع الأجزاء الوسيطة أو بتجميع المنتجات النهائية، ويرتبط تعظيم مكاسب الاندماج وتحسين التنافسية الاقتصادية بشكل كبير بقدرة البلدان على الارتقاء في سلسلة القيمة باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أي نحو أنشطة المنبع أو المصب وهو ما قد يؤدي الى تحسين في قدراتها التنافسية.

وقد اهتمت الكثير من الحكومات والهيئات الدولية والباحثين بدراسة ظاهرة صعود سلاسل القيمة العالمية، لتحليل محركاتها وآثارها، وقد حاولنا تحليل بعض هذه الدراسات ولاحظنا أنها لم تتطرق لأثر المشاركة في سلاسل القيمة على التنافسية الاقتصادية، حيث ارتكز بعضها على تحليل أثر سلاسل القيمة العالمية على الإنتاجية والقدرة التنافسية ورفع مستوى الصناعة، ونتائج التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج، في حين اهتمت أخرى بأثر المشاركة في سلاسل القيمة على التنمية الاقتصادية. لذا كانت هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على جانب سلاسل القيمة وعلاقتها بالتنافسية الاقتصادية من خلال دراسة حالة مجموعة من الاقتصادات العربية وهو ما سنقوم بقياسه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

«الدراسة الميدانية»

«قياس أثر سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية»

تمهيد

من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد أثر سلاسل القيمة العالمية على التنافسية حيث سنعتمد على عدد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والناتج المحلي الإجمالي إلى جانب مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشر نسبة القيمة المضافة إلى المخرجات كمتغيرات مفسرة أما بالنسبة لمتغير التنافسية فسيتم قياسه باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ووفقا لمنهجية امراد المعتمدة فقد قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في الأول الطريقة والأدوات مبينين من خلاله عينة الدراسة وتحليل الهيكل الاقتصادي للبلدان محل الدراسة، وطريقة جمع البيانات ومصادرها، والأدوات والطرق الاحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها عند تقدير النموذج. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها إحصائيا واقتصاديا.

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

سـنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسـة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في الجزء الأول من المبحث. أما فيما يتعلق بالجزء الثاني سـنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

في الدراسات السابقة التي تحليلها في الفصل الأول اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى، فشمل بعضها عشرات الدول كدراسة «راشمي بانجا»، ودراسة «تاجوشي هيرويوكي وني لار» والتي غطت الاقتصادات النامية الآسيوية، أما دراسة سميحة جديدي وسعاد جرمون فتناولت 14 اقتصادا ناشئا في حين ركّز البعض منها على عينة صغيرة كدراسة «سفيان خرازي» والتي اهتمت بدراسة الست دول الأفريقية الأولى بحسب مؤشر الابتكار العالمي، أما دراسة كوزو كيوتا وآخرون فتناولت ستة دول آسيوية. في حين استهدفت الدراسات الأخرى دولة محددة كدراسة إنتاجية المؤسسات الصناعية في كندا والتي عنيت بمجموعة من المؤسسات الصناعية الكندية ودراسة كورين فادكار التي درست الاقتصاد الفرنسي.

ونظرا لطبيعة وهدف بحثنا هذا اخترنا 8 دول عربية وهي الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السعودية، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة.

تشارك بلدان العينة في سلاسل القيمة العالمية بصفتها مصدر للمواد الأولية باستثناء المغرب وتونس التي تعتمد على بعض الصناعات المحدودة، مثلما يوضحه الشكل أدناه، رغم ذلك تحاول هذه البلدان تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية عبر وضع استراتيجيات وخطط تستهدف قطاعات صناعية معينة مثلما سيتم تفصيله لاحقا.

الشكل (2–1) مستويات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

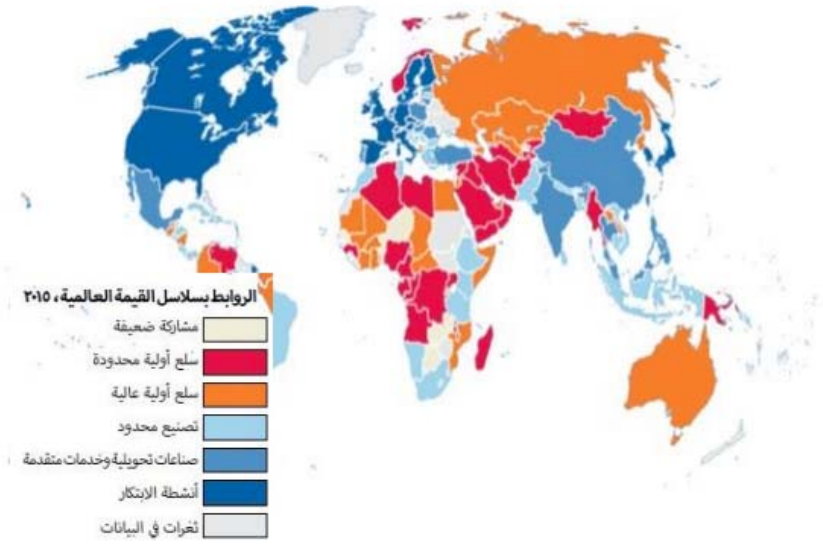

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2019.

وفيما يلي سوف نحاول استعراض الهيكل الاقتصادي لمجموعة بلدان عينة الدراسة:

1. **الجزائر**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.4% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 3747 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 54.2% منها نسبة 94% صادرات المحروقات 5% منتجات مصنعة، والباقي مواد أخرى.

وتعد إيطاليا الشريك التجاري الأول تليها أسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 869.68 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.032%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

الشكل (2-2)

صادرات وواردات الجزائر لسنة 2020 بالنسبة المئوية

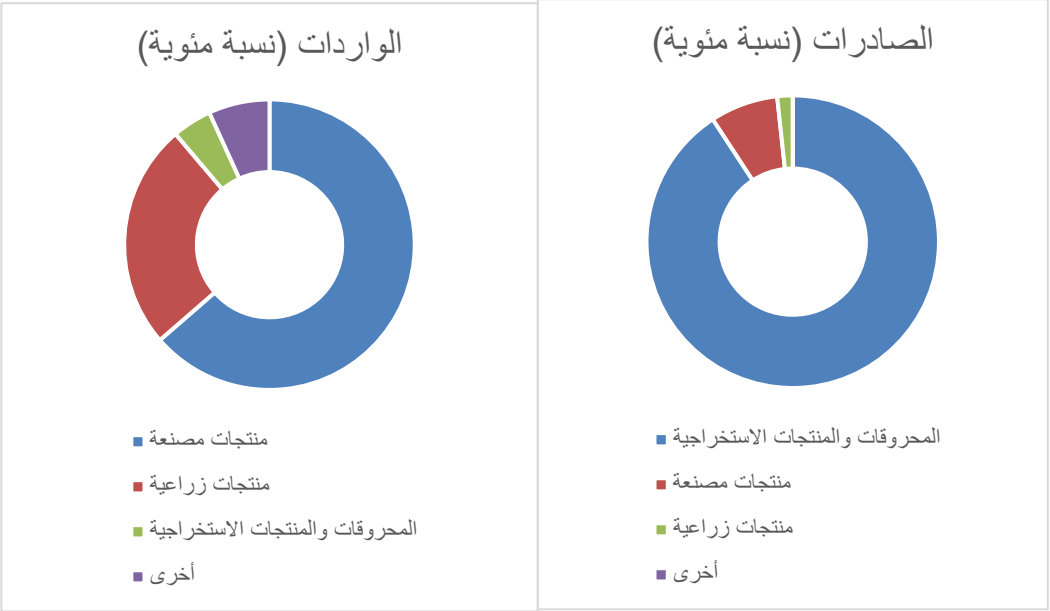

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية استراتيجية صناعية منذ 2007. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي[1]:

- مواءمة تشريعات النفط والغاز لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في التنقيب عن احتياطيات جديدة، بما في ذلك الاحتياطيات غير التقليدية والبحرية؛
- تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة في شمال أفريقيا وغيرها؛
- تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات؛
- إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات الإقليمية/العالمية وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر، ماسي فيرغيسون)، وسيتم تطوير بعض المشاريع عبر التركيز على الصادرات مثل صناعة الصلب، مع أرسيلور ميطال أو قطر للصلب، أو في الإسمنت مع لافارج؛

[1]. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، 2016، ص 28.

- ♦ تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42 أرضية أو محطة صناعية مندمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14000 هكتار ستصبح جاهزة بحلول 2018؛
- ♦ اعتماد قانون جديد لتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- ♦ تطوير الإمداد بالطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة.
- ♦ وفيما يخص قطاعات معينة، تفتقر الجزائر إلى قطاع تنافسي عالمي في الوقت الحالي، باستثناء قطاع الطاقة. وهذا يعني أن بناء مثل هذه القطاعات سيستغرق وقتا طويلا نسبيا. ومع ذلك، توجد بعض القطاعات التي تزخر بإمكانات واعدة بهذا الصدد:

- قطاعات البتروكيماويات والغاز في مصب السلسلة؛
- قطاع التجهيزات المنزلية (التجهيزات الإلكترونية البيضاء والرمادية)؛
- الصناعات الميكانيكية؛
- الصناعة الدوائية؛
- مواد البناء مثل الإسمنت والمنتجات المماثلة.

2. **تونس**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.9% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 5253 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 20.9 % منها نسبة 80 % منتجات مصنعة، 7% مواد قابلة للاحتراق 11% منتجات غذائية ، والباقي مواد أخرى.

وتعد فرنسا الشريك التجاري الأول لتونس تليها إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا وليبيا. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 660.23 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.015%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

الشكل (2-3)

صادرات وواردات تونس لسنة 2020 بالنسبة المئوية

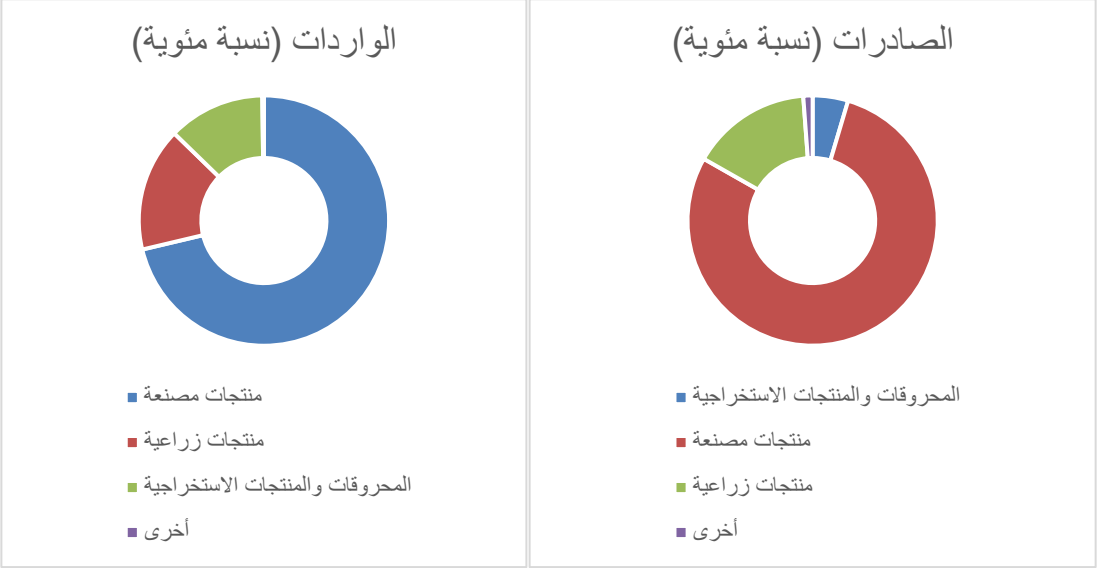

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

أصدرت الحكومة التونسية في سبتمبر 2014، وثيقة تحمل عنوان "تونس: دينامية ومستقبل" التي تلخص الاستراتيجيات الرئيسية الكفيلة بتحفيز الاقتصاد والصادرات التونسية. وتنبني هذه الاستراتيجية على الأسس التالية[1]:

- السياسة الصناعية والتي تنبني على ما يلي:
  - الأرضيات الصناعية واللوجستية وتحسين الإطار اللوجستي والبنيات الأساسية؛
  - بيئة الاستثمار الملائمة، والتركيز على الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
  - الحكامة المناسبة، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص وباقي الجهات المعنية.
- القطاعات الاستراتيجية وهي:
  - تطوير سلسلة قيمة النسيج والألبسة؛
  - بناء أرضية صناعية إقليمية في صناعة السيارات؛
  - تطوير صناعة مكونات وخدمات الطائرات؛
  - تطوير الصناعة الكهربائية والإلكترونية؛
  - تطوير الإمداد بالطاقة، وتطوير الطاقات المتجددة، والمنتجات والخدمات ذات الصلة بالطاقات المتجددة؛
  - تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المخصصة للصناعة؛

[1] تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

- تطوير الصناعة الغذائية؛
- تطوير الصناعة الدوائية.

3. **المغرب** سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.2% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 3513 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 32 % منها نسبة 70 % منتجات مصنعة، 7% خامات ومعادن 21% منتجات غذائية ، والباقي مواد أخرى.

وتعد اسبانيا الشريك التجاري الأول لها تليها فرنسا، الهند، برازيل وإيطاليا. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2153.31 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.007%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

الشكل (2-4)

صادرات وواردات المغرب لسنة 2020 بالنسبة المئوية

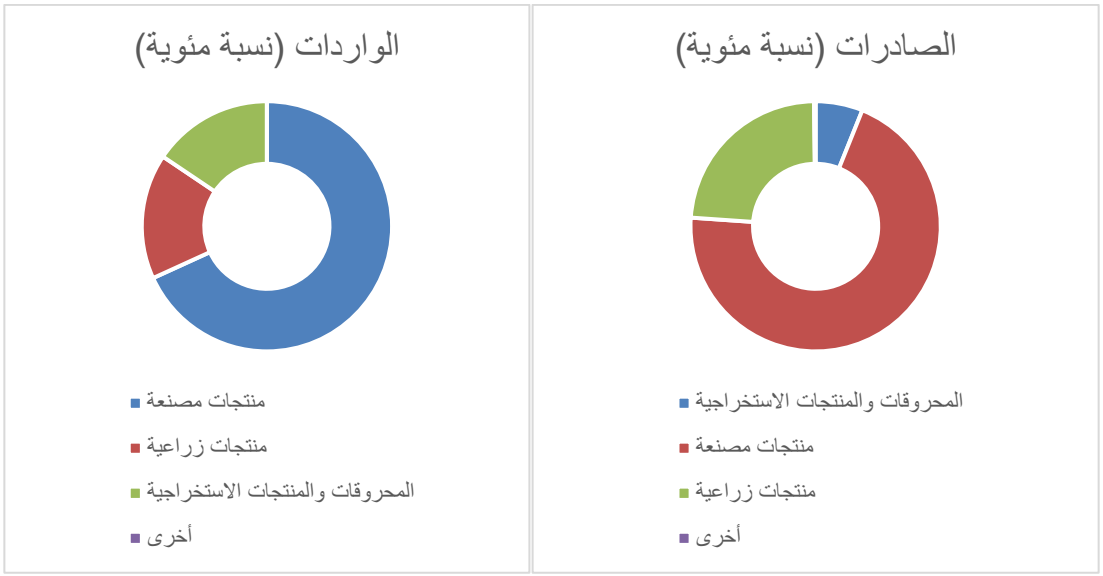

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

تم اعتماد استراتيجية جديدة انطلاقا من بداية الألفية الثانية، تستند إلى البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي الذي دخل حيز النفاذ منذ 2005. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى استقطاب استثمارات دولية جديدة إلى المغرب بهدف تطوير منتجات وأسواق جديدة. وتحول هذا البرنامج إلى الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، وتم تحيينه سنة 2013.

وتتمثل العناصر الأساسية للاستراتيجية المغربية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية فيما يلي[2]:

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*
2. تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الاعتراف بريادة الشركات العالمية؛
- الأرضيات الصناعية؛
- تجمعات التخصص اللوجستية، لا سيما ميناء طنجة اللوجستي؛
- الأرضية المالية وأنظمة التمويل الملائمة.

4. **مصر**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.1% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 3715 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 63.8 % منها نسبة 47% منتجات مصنعة، 4% خامات ومعادن 15% منتجات غذائية، 30% مواد قابلة للاحتراق، والباقي مواد أخرى.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول لها تليها السعودية، الهند، إيطاليا وتركيا. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 5122.00 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.082%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

الشكل (2-5)

صادرات وواردات مصر لسنة 2020 بالنسبة المئوية

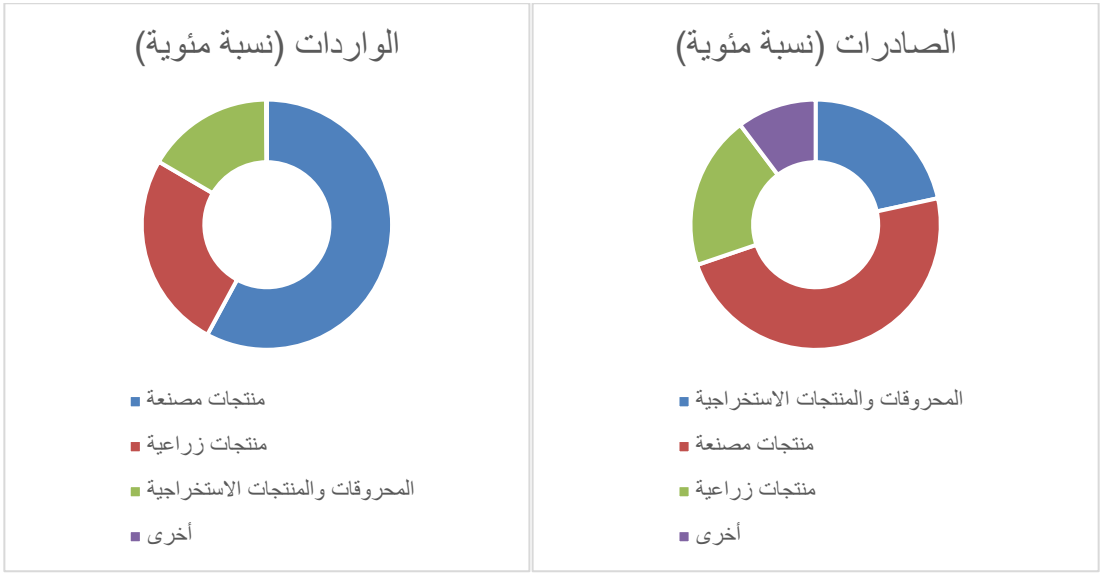

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

كانت مصر من بين أوائل البلدان «المندمجة عالميا» في المنطقة وبذلت الجهود لتحرير التجارة، واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية منذ الثمانينيات. وعلى غرار العديد من

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

البلدان النامية، كانت المناطق الاقتصادية الخاصة حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية عبر إنشاء المناطق الصناعية في جميع أنحاء مصر، لاسيما في القسم الشمالي من البلد. وبدأ اهتمام مصر يتركز مؤخرا على تطوير العلاقات الصناعية مع آسيا، لاسيما الصين والهند. ويتم بناء المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة بالتعاون مع الصين وبدأ الإنتاج في هذه المنطقة على يد عدد من الصناعات والمشاريع المشتركة مع الشركات الصينية (الألياف الزجاجية، والمعدات الكهربائية ذات توتر عالي وضعيف، والنسيج، والمعدات النفطية). وتم إنشاء عدد من تجمعات التخصصات في المنطقة الاقتصادية الخاصة العين السخنة، بما في ذلك صناعة السيارات، والصناعة البتروكيماوية، وصناعة الأدوية، والصناعة الغذائية، والنسيج[1].

5. **السعودية:** سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.32% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 23096 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 58.9% منها نسبة 68% صادرات المحروقات 27% منتجات مصنعة، والباقي مواد أخرى.

وتعد الصين الشريك التجاري الأول تليها الهند، اليابان، كوريا والامارات. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 19285.64 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.640%)[2]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

الشكل (2–6)

صادرات وواردات السعودية لسنة 2020 بالنسبة المئوية

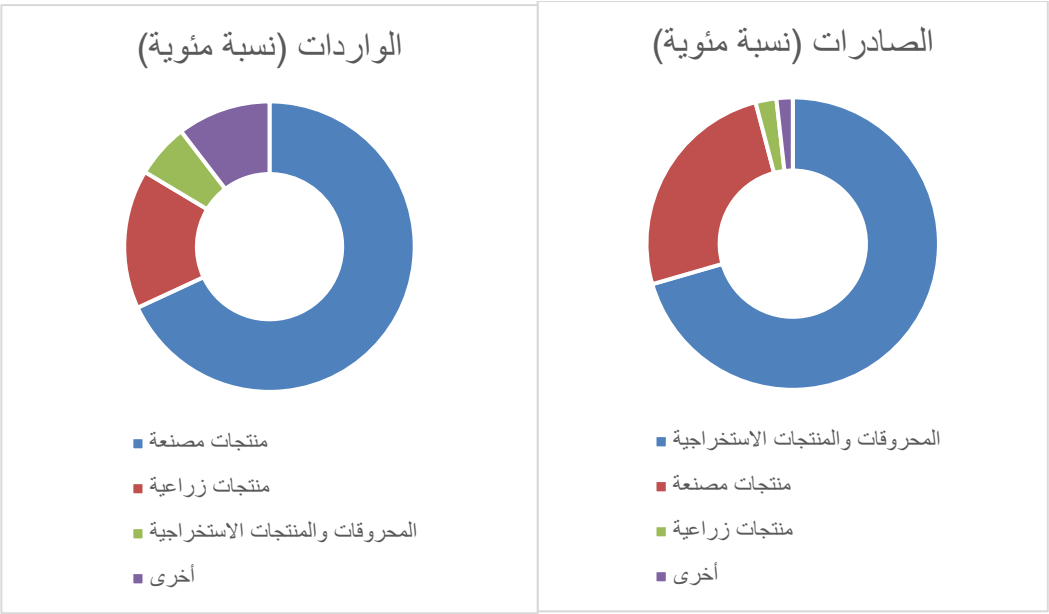

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

1. تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 9.

2. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

6. **الامارات**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.34% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 44663 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 26.8% منها منها نسبة 34% منتجات مصنعة، 7% خامات ومعادن، 5% منتجات غذائية، 35% مواد قابلة للاحتراق، و19% مواد أخرى.

وتعد الهند الشريك التجاري الأول الصين، اليابان، العراق والسعودية. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 20667.12 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.035%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

الشكل (2-7)

صادرات وواردات الامارات لسنة 2020 بالنسبة المئوية

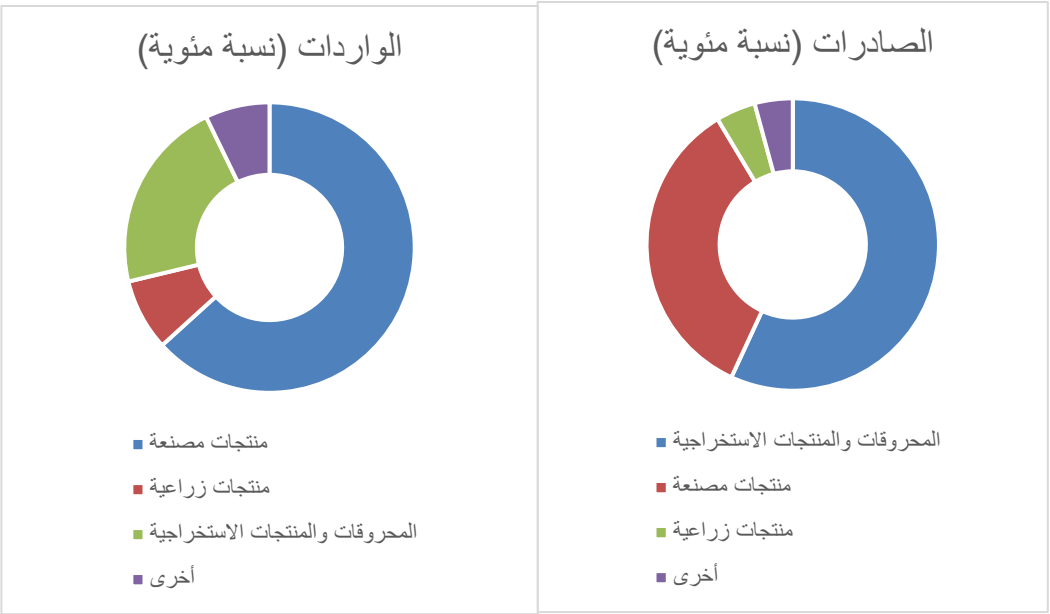

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

7. **قطر**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.54% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 69066 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 69.3% منها نسبة 85% صادرات المحروقات 12% منتجات مصنعة، والباقي مواد أخرى.

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

وتعد الصين الشريك التجاري الأول تليها اليابان، الهند، كوريا وسنغافورة. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر -1093.41 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0.049%)[1]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

الشكل (2-8)

صادرات وواردات قطر لسنة 2020 بالنسبة المئوية

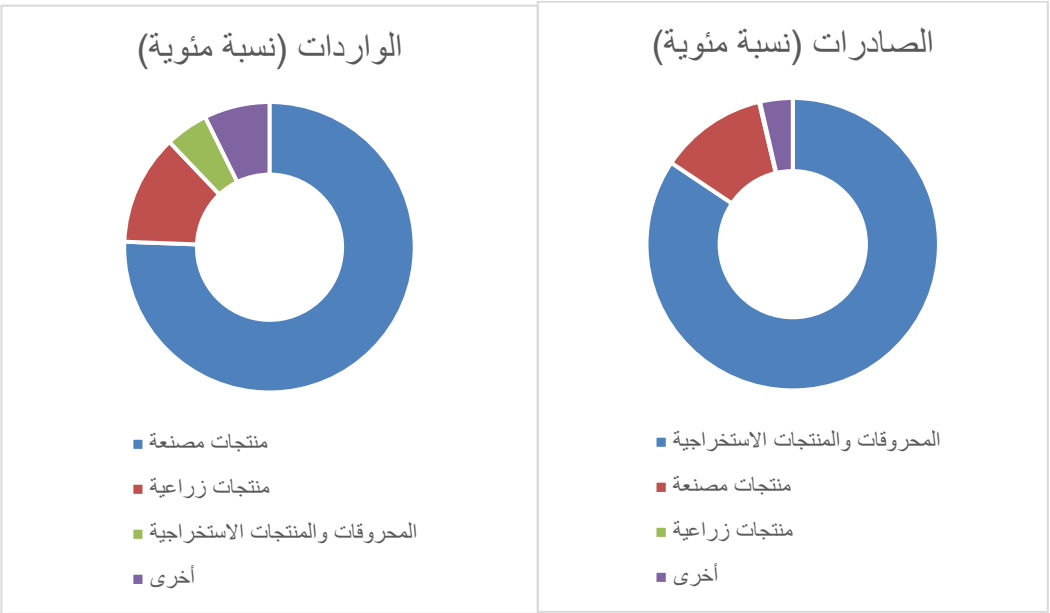

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

8. **الكويت**: سنة 2021 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.24% في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 32664 دولار امريكي. أما نسبة نمو الصادرات السلعية لنفس السنة فبلغت 57.4% منها نسبة 84% صادرات المحروقات 14% منتجات مصنعة، والباقي مواد أخرى.

وتعد الصين الشريك التجاري الأول تليها كوريا، الهند، اليابان وفييتنام. وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 198.17 مليون دولار أمريكي. هذا وقد قدرت حصتها من التجارة العالمية لعام 2021 (0. 212%)[2]. وبالنسبة لهيكل الصادرات والواردات فموضح في الشكل أدناه.

1. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*
2. *http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/fr-FR/012/index.html. 13/09/2023*

الشكل (2-9)

صادرات وواردات قطر لسنة 2020 بالنسبة المئوية

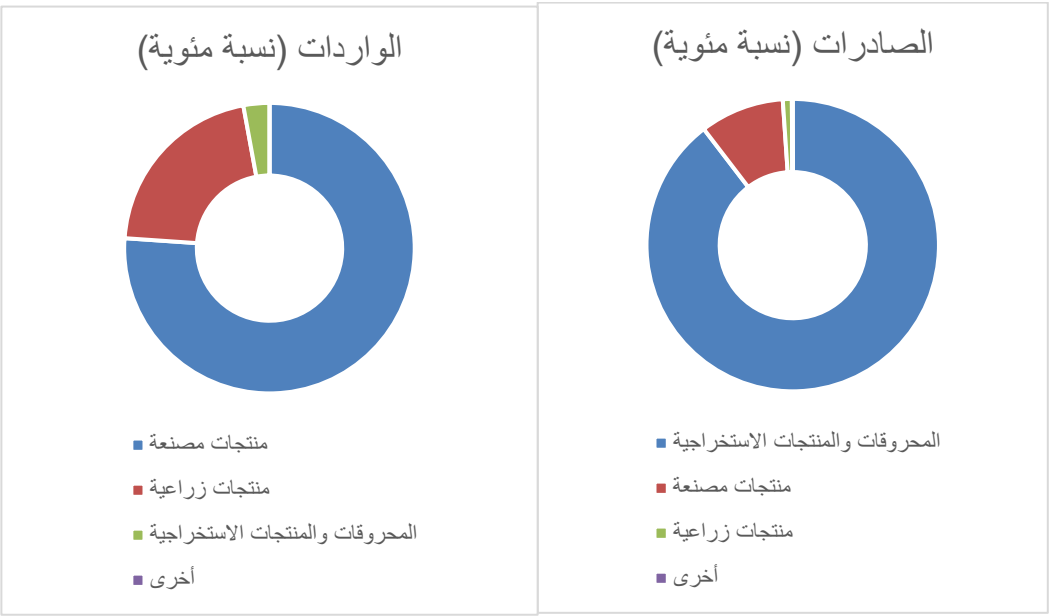

المصدر: https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/trade_profiles_list_f.htm

أشار تقرير صدر حديثاً عن شركة «استراتيجي آند الشرق الأوسط» [1] إلى أن سلاسل القيمة العالمية تشهد كثيراً من التحولات الجوهرية التي تتزامن مع التوجه نحو نماذج عمل جديدة، تركز على تعزيز القيمة المضافة للمنتجات، ورفع قدرة سلاسل القيمة على تحمل الصدمات، وتمكين مستهدفات الاستدامة بدلاً من نماذج العمل التي تركز أساساً على عنصر كفاءة التكلفة. ووفقا للتقرير فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون أمامها فرصة واعدة لجذب سلاسل القيمة العالمية للمنطقة، معتمدةً على ما تزخر به من مقومات، وفي مقدمتها وفرة مصادر الطاقة النظيفة منخفضة التكلفة، والموقع الجغرافي الجاذب، والبنية الصناعية واللوجستية القوية، بما يؤهل دول المنطقة إلى الانطلاق نحو مرحلةٍ جديدةٍ من النموّ الاقتصادي. ونظرا لما تتمتع به دول منطقة مجلس التعاون الخليجي من مزايا منقطعة النظير، فإن هذه الدول لديها فرصة تاريخية للاستفادة من مواردها المحلية لتعزيز مشاركتها ودورها الفاعل في سلاسل القيمة العالمية عن طريق الروابط الخلفية، بما يسهم في دعم الابتكار والتصنيع الوطني ودفع عجلة الإنتاج المحلي .ويمكن لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي استغلال موقعها الجغرافي المتميز، وثرواتها الوفيرة من مصادر الطاقة المتجددة، وبنيتها التحتية القوية، بما يؤهلها لأن تكون قطباً لسلاسل القيمة العالمية

فدول المنطقة تمكنت لفترة طويلة من تحقيق معدلات النمو المنشودة عن طريق تصدير السلع الأساسية، ومن بينها النفط والكيماويات، التي يجري بعد ذلك معالجتها وتحويلها إلى منتجات عالية القيمة في دولٍ أخرى. وإذا كانت

[1] الشرق الأوسط، إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية فرصة لجذب استثمارات أجنبية لدول الخليج، أطلع عليه بتاريخ 2023/09/13

لدى هذه الدول الرغبة الصادقة في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأمد، فإن الأمر سيتطلب منها تعزيز القيمة المضافة التي تتمتع بها منتجاتها لذا ينبغي على دول المنطقة التوجه نحو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق «الروابط الخلفية»، بما يتضمن استيراد أو استخدام مواد خام محلية لإنتاج مكونات متطورة ذات قيمة مضافة، مثل أشباه الموصلات، وسلع جاهزة مثل الإلكترونيات. ومن شأن هذه الاستراتيجية جذب سلاسل القيمة العالمية للمنطقة، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي لدول المنطقة.

ثانيا: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

وقد حاولنا في دراستنا هذه اعتماد المؤشرات التي تخدم الموضوع، سواء ما تعلق بالمتغير التابع «التنافسية الاقتصادية» أو المتغيرات المفسرة، وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

1. **المتغيرات المستقلة:** حيث شملت الدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى جانب مؤشرات سلاسل القيمة العالمية ، وهي:
   - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية؛
   - البطالة؛
   - مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية
   - مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية
2. **المتغير المستقل:** وقد اعتمدنا أحد المؤشرات المركبة الحديثة والتي تعنى بقياس التنافسية وهو مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول (2-1)

متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
المتغير التابع: مؤشر التنافسية العالمي		
GCI	مؤشر التنافسية العالمي: يتم تعريف التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة. ويحدد مستوى الإنتاجية بدوره مستوى الرخاء الذي يمكن أن يصل إليه الاقتصاد. ويحدد مستوى الإنتاجية أيضًا معدلات العائد التي تحصل عليها الاستثمارات في الاقتصاد، والتي بدورها تشكل المحركات الأساسية لمعدلات نموه. وبعبارة أخرى، فإن الاقتصاد الأكثر قدرة على المنافسة هو الاقتصاد الذي من المرجح أن ينمو بشكل أسرع بمرور الوقت. يتضمن مؤشر التنافسية العالمي متوسط مرجح للعديد من المكونات المختلفة، حيث يقيس كل منها جانبًا مختلفًا من القدرة التنافسية. ويتم تجميع المكونات في 12 فئة. ركائز التنافسية: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطوير السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار.	https://tcdata360.worldbank.org/indicators/gci?indicator=631&viz=line_chart&years=2007,2017
المتغيرات المستقلة: المؤشرات الكلية ومؤشرات سلاسل القيمة العالمية		
FVA	**المشاركة الخلفية:** وهي القيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الصادرات أو محتوى صادرات الدولة من الواردات من بقية بلدان العالم وهي مؤشر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية	http://www.worldmrio.com
DVA	**المشاركة الأمامية:** وهي القيمة المضافة المحلية من إجمالي الصادرات أو محتوى صادرات الدولة من القيمة المضافة المحلية وهي مؤشر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية	http://www.worldmrio.com
UNEMP	البطالة كنسبة من إجمالي القوة العاملة: تشير البطالة إلى حصة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه.	/https://data.albankaldawli.org
GDP_{PCPPP}	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقا لتعادل القوة الشرائية: يوفر هذا المؤشر قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنها بالدولار الدولي الحالي محولاً بواسطة عامل تحويل تعادل القوة الشرائية.	/https://data.albankaldawli.org

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على قواعد البيانات.

ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

1. البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على **برنامج** stata16 وذلك لإجراء الاختبارات الوصفية للمتغيرات ثم دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل واختبار السببية ثم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS.

2. الأدوات الاحصائية والطرق:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، ومما أُعتمد عليه ما يلي:

1.2 اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل: وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.[1]

2.2 اختبار العلاقة السببية لـ Dumitrescu & Hurlin 2012:

أصبحت مجموعات البيانات المكونة من العديد من المقاطع والفترات الزمنية المتعددة متاحة على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، فإن التركيز على الاقتصاد القياسي للوحة البيانات أي نماذج بانل آخذ في الازدياد. في هذا الإعداد في هذا الشأن ظهرت أيضًا قضايا كلاسيكية للاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية، مثل عدم الثبات و وعدم وجود اعلاقة سببية وقد ساهم العديد من الباحثين باختبارات في هذا الشأن من بينها الاجراء الذي تم تطويره بواسطة Dumitrescu وHurlin (2012) وهو الاختبار الذي سوف نعتمده لقياس السببية.

2.3 اختبار الارتباط للمتغيرات (Correlation Test): يسمى معامل الارتباط بمعامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient ويشيع تسميته بمعامل الارتباط. وهو تقدير يتراوح بين −1 و+1 وهو يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين، ويعني (+1) وجود علاقة طردية أما (−1) فتعني وجود علاقة عكسية؛ وكلما اقتربت القيمة من 1 زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، أما (0) يعني عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين.

3.2 طريقة المربعات الصغرى العادية OLS : تعد من أشهر طرق تقدير الانحدار الخطي المتعدد، تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات الانحدار حيث تمثل αمعلمة القاطع، β معلمات الميل بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البوا قي إلى أدني قيمه لها.

*1. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, **Palgrave Macmillan**, 2007, p 366.*

المبحث الثاني

تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير نموذج التنافسية العالمية بدلالة متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وتحليلها اقتصاديا واحصائيا.

أولا. الاختبارات القياسية:

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته.

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نماذج الدراسة، والجداول أدناه تعرض نتائج اختبار المستوى لجميع المتغيرات:

الجدول (2-2)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير GCI

Hadri LM test for GCI

Ho: All panels are stationary		Number of panels =	8
Ha: Some panels contain unit roots		Number of periods =	14
Time trend:	Not included	Asymptotics: T, N -> Infinity	
Heteroskedasticity:	Not robust		sequentially
LR variance:	(not used)		

	Statistic	p-value
z	14.6018	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول أعلاه أن المتغير GCI ظهر ساكنا عند المستوى وبالتالي رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

الجدول (2-3)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير FVA

Hadri LM test for FVA

Ho: All panels are stationary — Number of panels = 8
Ha: Some panels contain unit roots — Number of periods = 14

Time trend: Not included — Asymptotics: T, N -> Infinity sequentially
Heteroskedasticity: Not robust
LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	15.3814	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول أعلاه أن المتغير FVA ظهر ساكنا عند المستوى وبالتالي رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

الجدول (2-4)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير DVX

Hadri LM test for DVX

Ho: All panels are stationary — Number of panels = 8
Ha: Some panels contain unit roots — Number of periods = 14

Time trend: Not included — Asymptotics: T, N -> Infinity sequentially
Heteroskedasticity: Not robust
LR variance: (not used)

	Statistic	p-value
z	10.9173	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول أعلاه أن المتغير DVX ظهر ساكنا عند المستوى وبالتالي رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

الجدول (2-5)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير GDPpcppp

Hadri LM test for GDPpcppp

Ho: All panels are stationary		Number of panels =	8
Ha: Some panels contain unit roots		Number of periods =	14
Time trend:	Not included	Asymptotics: T, N -> Infinity	
Heteroskedasticity:	Not robust		sequentially
LR variance:	(not used)		

	Statistic	p-value
z	12.2242	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول أعلاه أن المتغير GDPpcppp ظهر ساكنا عند المستوى وبالتالي رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

الجدول (2-6)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى لمتغير UNEMP

Hadri LM test for UNEMP

Ho: All panels are stationary		Number of panels =	8
Ha: Some panels contain unit roots		Number of periods =	14
Time trend:	Not included	Asymptotics: T, N -> Infinity	
Heteroskedasticity:	Not robust		sequentially
LR variance:	(not used)		

	Statistic	p-value
z	3.0281	0.0012

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول أعلاه أن المتغير UNEMP ظهر ساكنا عند المستوى وبالتالي رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى.

وعليه فإن جميع المتغيرات ظهرت ساكنة عند المستوى.

3. **الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة الدراسة:** الجدول أدناه يعرض الإحصاء الوصفي للمتغيرات

الجدول (2-7)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات

```
. tabstat GCI DVX FVA GDPpcppp UNEMP , stat(mean median min max sd skewness kurtosis) col(stat)
```

variable	mean	p50	min	max	sd	skewness	kurtosis
GCI	4.522768	4.5	3.6	5.84	.5737159	.4910201	2.34969
DVX	20.06972	14.71965	2.948642	47.16515	13.94659	.4090784	1.663169
FVA	6.218069	3.409038	.7479632	22.82987	6.141736	1.314752	3.365808
GDPpcppp	43.93608	28.61106	6.047794	163.2195	40.565	1.026566	3.362579
UNEMP	7.061304	7.6505	.1	18.33	4.994846	.2122271	1.897952

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

الأعمدة الأربعة الأولى تتعلق الإحصاء الوصفي للبيانات وهي المتوسط، أعلى قيمة، وأدنى قيمة لجميع المتغيرات. أما العمود الخامس sd فيقيس الانحراف المعياري ويقصد به مدى تجمع البيانات حول المتوسط وكلما كانت القيمة أصغر فهذا يعني أن البيانات متجانسة ومن خلال نتائج الاختبار يمكننا القول أن معظم البيانات متجانسة . العمودين Kurtosis و skewness يقيسان التوزيع الطبيعي للبيانات ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم Kurtosis لجميع المتغيرات أقل من 7، وجميع قيم اختبار skewness أقل من 3 وهذا يعني أن التوزيع الطبيعي جيد ولا يوجد مشاكل في البيانات.

4. **مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** وهي تقيس مدى الارتباط بين المتغيرات فعندما يتجاوز الارتباط 0.8 فهذا يعني وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، ونتائج الاختبار يظهرها الجدول أدناه.

الجدول (2-8)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

```
pwcorr GCI GDPpcppp UNEMP DVX FVA, star (.01)
```

	GCI	GDPpcppp	UNEMP	DVX	FVA
GCI	1.0000				
GDPpcppp	0.6840*	1.0000			
UNEMP	-0.6822*	-0.8513*	1.0000		
DVX	0.3681*	0.1536	-0.3332*	1.0000	
FVA	0.5727*	0.1382	-0.2376	0.4296*	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

بعد تقدير الارتباط لمتغيرات الدراسة نلاحظ أن معظم المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكل الارتباط فجميع القيم تقريبا أقل من 0.80 ، كما نلاحظ وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة بدرجات متفاوتة أعلى قيمة كانت لمتغيري البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي والتي بلغ معامل الارتباط بينهما 0.85 ، وهو ارتباط لا يؤثر على سلامة النموذج لأن حجم العينة كبير (112 مشاهدة)، حيث أن هذه الميزة توفرها نماذج البانل، لذلك يمكن القول بأنه لا يوجد مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. كما يبين الجدول وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بدرجات متفاوتة ما يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج ترتبط بعلاقة مع المتغير التابع.

ثانيا: اختبارات السببية: تظهر اختبارات السببية وجود علاقة سببية بين متغيرين من عدمه والجداول أدناه تقيس العلاقة السببية بين مؤشري المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للروابط الأمامية والروابط الخلفية ومتغير التنافسية.

الجدول (2-9)

اختبار العلاقة السببية بين متغير DVX ومتغير GCI

```
Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
------------------------------------------------------------
Lag order: 1
W-bar =          4.3234
Z-bar =          6.6469   (p-value = 0.0000)
Z-bar tilde =    4.0151   (p-value = 0.0001)
------------------------------------------------------------
H0: DVX does not Granger-cause GCI.
H1: DVX does Granger-cause GCI for at least one panel (Country).
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تُظهر نتائج اختبار (Dumitrescu & Hurlin 2012) أن قيمة احتمالية (Prob) Z-bar tilde = 0.0001 وهي أصغر من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية من المتغيرDVX في اتجاه المتغير GCI.

الجدول (2-10)

اختبار العلاقة السببية بين متغير FVA ومتغير GCI

```
Dumitrescu & Hurlin (2012) Granger non-causality test results:
------------------------------------------------------------
Lag order: 1
W-bar =          2.7342
Z-bar =          3.4685   (p-value = 0.0005)
Z-bar tilde =    1.9390   (p-value = 0.0525)
------------------------------------------------------------
H0: FVA does not Granger-cause GCI.
H1: FVA does Granger-cause GCI for at least one panel (Country).
```

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Stata16

تظهر نتائج اختبار (Dumitrescu & Hurlin 2012) أن قيمة احتمالية (Prob) Z-bar tilde = 0.0525 وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 0.10، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية من المتغيرFVA في اتجاه المتغير GCI.

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج:

1. تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

الجدول (2-11)

نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	112
				F(4, 107)	=	65.40
Model	25.9302199	4	6.48255498	Prob > F	=	0.0000
Residual	10.605422	107	.099116094	R-squared	=	0.7097
				Adj R-squared	=	0.6989
Total	36.535642	111	.329149928	Root MSE	=	.31483

GCI	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
DVX	.0022745	.0025301	0.90	0.371	-.0027411	.00729
FVA	.0419387	.0054235	7.73	0.000	.0311872	.0526901
GDPpcppp	.0071491	.0014558	4.91	0.000	.0042631	.0100351
UNEMP	-.0145646	.0124269	-1.17	0.244	-.0391995	.0100704
_cons	4.005084	.1727998	23.18	0.000	3.662528	4.347639

من خلال الجدول نلاحظ بأن إحصائية فيشر أقل من 0.05 وهو ما يعني أن النموذج معنوي، كما يقدر معامل التحديد ب0.7 وهو ما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بنسبة 70 التغير في المتغير التابع، وهي نسبة جيدة وتعكس القوة التفسيرية للنموذج.

يلاحظ من خلال الجدول أن المتغيرات FVA وGDP معنوية عند مستوى معنوية 1% أما المتغيرات DVX و UNEMP فظهرت غير معنوية.

بالنسبة لاتجاه العلاقة فإن يتضح وجود علاقة طردية ذات اتجاه موجب بين المتغيرات DVX, FVA, GDPpcccc والمتغير التابع GCI، ووجود علاقة عكسية بين متغير UNEMP والمتغير التابع وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وسيتم تحليل ذلك فيما يلي.

2. تحليل وتفسير النتائج:

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه تستنتج أن:

- زيادة الروابط الأمامية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التنافسية الاقتصادية بـ 0.041 وحدة.
- زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في التنافسية الاقتصادية بـ 0.007 وحدة.
- زيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في التنافسية الاقتصادية بـ 0.014 وحدة.
- أما الروابط الخلفية فظهرت غير معنوية.

ويمكن تفسير الأثر الموجب لمتغير الروابط الأمامية على التنافسية بكون التصنيع والتصدير يساعد على تطوير الصناعة وزيادة الإنتاجية وهو ما سينعكس تنافسية الصناعة وبالتالي ينتقل الأثر إلى التنافسية الاقتصادية بجميع أبعادها وذلك عبر أثرين، أولهما أنّ زيادة صادرات السلع الوسيطة يؤدي إلى تطوير الصناعة عبر زيادة القيمة المضافة المحلية، كما أن التواجد في الأسواق الدولية يؤدي تدريجيا إلى الرفع من الإنتاجية، إضافة إلى أنّ التواجد في الأسواق العالمية يسمح بالاستفادة من الطلب ووفرات الحجم كما يوفر فرصا للتعلم والارتقاء في سلسلة القيمة العالمية ما يعظّم من الأثر الإيجابي على التنافسية الاقتصادية ككل.

وتؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة التنافسية وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية فزيادة نصيب الفرد من الناتج يعد أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية. وزيادة التنمية الاقتصادية ستنعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد.

وتُؤثر زيادة البطالة سلبا على التنافسية على الأداء الصناعي التنافسي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة البطالة تؤثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية ومن بينها التنافسية.

ويمكن تفسير عدم معنوية الروابط الخلفية أي مؤشر المشاركة الخلفية لكون جميع بلدان العينة تعد بلدان نامية تعتمد أساسا على الصادرات من الموارد الطبيعية ولا تعد بلدان صناعية لذلك لديها نسب قليلة من الواردات التي تدخل في صادرات الدولة أو ما يصطلح عليه بالمشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية. فارتفاع نسبة المشاركة الخلفية تكون في البلدان التي تقوم بتصنيع أو تجميع المكونات والأجزاء وإعادة تصديرها لبلدان أخرى.

خلاصة الفصل:

تم خلال هذا الفصل قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية ارتكازا على أهم المؤشرات التي تعنى بقياس هذين المتغيرين، من خلال تقدير نموذج قياسي بالاستعانة ببرنامج Eviews9 وبرنامج Stata13. كما تم اجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة للتحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج والذي بينت نتائجه بأن جميع المتغيرات ظهرت ساكنة عند المستوى، وبالتالي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل. ثم اجراء اختبار السببية للتحقق من وجود علاقة سببية بين متغيرات سلاسل القيمة العالمية والمتغير التابع وهو مؤشر التنافسية العالمي وأظهرت نتائج الاختبار بأن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية المفترض وبالتالي يمكن القول بان هناك علاقة سببية من متغيرات سلاسل القيمة العالمية نحو متغير التنافسية العالمي.

وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وجود علاقة طردية بين متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية ومتغير التنافسية العالمي وهو ما يعني أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي الى زيادة التنافسية الاقتصادية في بلدان عينة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر سلاسل القيمة العالمية في التنافسية الاقتصادية لمجموعة من البلدان العربية خلال الفترة 2007-2020 من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير سلاسل القيمة العالمية على التنافسية الاقتصادية، وفيما يلي سنقدم أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1. تعد سلاسل القيمة العالمية صيغة حديثة نسبيا للتجارة الدولية وتتعلق بتجزؤ وتوزع مراحل الإنتاج دوليا على عدة بلدان، ومن أهم مرتكزاتها التحكم في التكاليف التجارية، وتحسين بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2. يقصد بالتنافسية الاقتصادية القدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ومواجهة المنافسة الدولية. وتعد سياسات الاستثمار، السياسات المالية والتجارية، السياسات النقدية، والسياسات الصناعية من أهم سياسات دعم القدرة التنافسية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3. تمّ إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية والتنافسية الاقتصادية، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثانيا. نتائج الدراسة:

1. **النتائج النظرية:** يمكن تلخيص أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

- توجد علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث أن أنشطة المنبع إلى جانب أنشطة المصب تسهم بالحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة؛

- تختلف مكاسب المشاركة في سلسلة القيمة حسب مكان تموقع البلد فالبلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (التركيب والتجميع) تكون مكاسبها محدودة أما البلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة (البحث والتطوير) تكون مكاسبها معتبرة.
- تنمية مهارات وقدرات القوى العاملة والاهتمام بالتطوير والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة وأيضا لاكتساب القدرة على الارتقاء في سلسلة القيمة، فضغوط المنافسة الدولية تحتم على البلدان رفع مستوى المهارات وتطوير الكفاءات في القطاعات السوقية التي تنشط فيها، كما أن الارتقاء في سلسلة القيمة يتطلب التجديد الدائم للمهارات والقدرات

2. **النتائج التطبيقية:** وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة النتائج التالية:

– زيادة الروابط الأمامية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التنافسية الاقتصادية بـ 0.041 وحدة.

– زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في التنافسية الاقتصادية بـ 0.007 وحدة.

– زيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في التنافسية الاقتصادية بـ 0.014 وحدة.

– أما الروابط الخلفية فظهرت غير معنوية.

ثالثا. التوصيات:

من أجل تحقيق نتائج ملموسة للمشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتعظيم المكاسب الناتجة عنها وضمان انعكاسها على تحسين التنافسية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها، تخلص الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- العمل على تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار والتجارة وإقامة الأعمال؛
- ارساء سياسات دعم القدرات التنافسية؛
- ضرورة وضع أهداف متعلقة بالارتقاء في سلسلة القيمة وعدم الاقتصار على تصدير المواد الأولية أو الصناعات الخفيفة، والاستفادة من التكنولوجيا التي تجلبها الشركات الأجنبية لتيسير الارتقاء في سلسلة القيمة.

رابعا. آفاق الدراسة:

نظرا لأن التجارب أثبتت أن سلاسل القيمة العالمية تكون أكثر صلابة ونجاحا عندما تكون بين بلدان تكتل إقليمي كبلدان شرق آسيا المنضوية تحت تكتل الآسيان أو بلدان الاتحاد الأوروبي وهو ما يدعونا إلى اقتراح إجراء دراسات تطبيقية حول السياسات والإجراءات التي تسمح للدول الإفريقية بدخول والارتقاء في سلسلة القيمة ودراسة إمكانيات إيجاد تكتل إقليمي لدول شمال إفريقيا لخلق سلاسل قيمة إقليمية لبلدان شمال افريقيا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1.	ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.
2.	صندوق النقد العربي، موجز سياسات: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، 2019
3.	جديدي سميحة، سعاد جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2016
4.	الوكالة الكورية للتعاون الدولي ومعهد استراتيجية التنمية، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية،2005
5.	ميشيل روتا، ميكا سايتو، سلسلة القيمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ،2014
6.	بوضياف سامية، تقييم التنافسية الدولية- حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد10 المجلد01،
7.	نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3 العدد 04، 2006
8.	المرصد الو□ني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، جويلية ، 2011
9.	امال براهمية، عبد المالك بضياف، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والسياسية والإنسانية، العدد 14 مارس 2016
10.	محمد أمين لزعر، المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 150، 2020
11.	كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أ□روحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 -2013
12.	عبد المالك باهي، وفاء باهي، هالة جديدي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اعلى الدول العربية: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة 1995-2015، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.
13.	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، 2016
14.	الشرق الأوسط، إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية فرصة لجذب استثمارات أجنبية لدول الخليج
15.	كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أ□روحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 – 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

16.	*Laurent GRANGER, Chaîne de valeur de Porter: concept et exemple de mise en oeuve.*
17.	*André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, l'harmattan, France, 2010*
18.	*OMC, IDE-JETRO, la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011*
19.	*WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, global value chains in a changing world, edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing by WTO Secretariat, Switzerland, 2013*
20.	*1 .WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, Albert Par, Gaurav Nayyar, Patrick Low, supply chain perspectives and issues: a literature review, WTO Publication, 2013*
21.	*World Economic Forum, the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy, 2012*
22.	*The World Bank, joining, upgrading and being competitive in global value chains, International Trade Department, The World Bank, April 2013*
23.	*Rashmi Banga, measuring value in global value chains, background paper no RCV-8, UNECTAD, 2013*
24.	*Gouvernement du Canada, Les chaines de valeur mondiales et la productivité des entreprises manufacturières au canada 2002-2006, statistique Canada, 2014*
25.	*Taguchi Hiroyuki and Ni Lar, Global value chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies, Advances in Business and Management, Vol. 8, April 2015*
26.	*KHERRAZI Soufiane, l'essor des chaines de valeur mondiale : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, Revue de management et de stratégie, Maroc, (3 :2), pp : 11-24, 2015*
27.	*Corinne Vadcar, les chaines de valeur mondiale paradigme du commerce internationale, Friendland Papers, n 49, mars 2015*
28.	*Kozo Kiyota, Keita Oikawa, Katsuhiro Yoshioka; The Global Value Chain and the Competitiveness of Asian Countries. Asian Economic Papers 2017; 16 (3): 257–281*
29.	Tamim Bayoumi ; Maximiliano Appendino ; Jelle Barkema ; Diego A. Cerdeiro, Measuring Competitiveness in a World of Global Value Chains, IMF Working papers N 2018/229, WB, 2018
30.	Maciej J. Grodzicki, Prices of Value Added and Competitiveness in Global Value Chains, SPRU Working papers series; SWPS 2018-14 August, 2018

Web sites	
31.	*http://data.albankaldawli.org*
32.	*http://www.glossaire-international.*
33.	*http://www.weforum.org*
34.	*http://unctadstat.unctad.org*
35.	*https://www.wto.org*
36.	*http://www.worldmrio.com*
37.	*https://tcdata360.worldbank.org*